

الاعتبار في القرآن الكريم
أ.د. عامر عمران الخفاجي
جامعة بابل/ عميد كلية الدراسات القرآنية
د. عبد الوهاب حسن

المقدمة:

ان البحث اللغوي وثيق الصلة بالنظام الاجتماعي وما يضبطه من علاقات تربط بعضه ببعض لأن الصور التي ترسمها المفردات اللغوية في انظمتها ماهي الا انعكاس للصور المرسومة في اذهان الناس على اختلاف مشاربهم وتجاربهم وثقافتهم وافكارهم ومناهج حياتهم وما اختلاف السنتهم الا دليل على صدق اعتباره مقياسا للوصول الى النتائج التي تكشف حقيقته ، فهو بحث اعتباري لقيامه على الاستنباط والاستقراء وليس على فرض الفروض وتصور النظريات التي تصدم بالواقع ، لانها تتماشى مع منطق اهل الصناعة لغرض تطبيقها في ميادين الالفاظ والامثلة الملفقة ، ولا سبيل الى الانتفاع بالنصوص الا بجني ثمارها من خلال الاعتبار بصلاتها الفكرية والوجدانية ليظل سلطانها حاكما في جميع الاحوال والظروف لاعتماده على الفهم والافهام فلا عبرة الا بالقبول والتأثير والتغيير ، بدليل قوله تعالى : { وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ } - الاعراف ١٧٨ ، وهم الذين لا يتدبرون ولا يعتبرون ، لانهم لا يفقهون ، لان الاعتبار دليل ذكاء القلب وصحة المنهج واستقامة السلوك الفردي والجماعي وعدمه دليل الغفلة والضلال واصحابه هم ذرة النار لانهم المصرون على التغافل عن معرفة الحق والنظر في دلائله ولا ينظرون الى ما خلق الله نظر اعتبار ولا يسمعون الآيات والمواعظ سماع تأمل وتذكر (اولئك كالانعام) في عدم الفقه والابصار للاعتبار والاستماع للتدبر او في ان مشاعرهم وقواهم متوجهة الى اسباب التعيش مقصورة عليها (بل هم اضل) ، فإنها لا تدرك ما يمكن ان تدرك من المنافع والمضار وتجتهد في جذبها ودفعها غاية جهدها وهم ليسوا كذلك بل اكثرهم يعلم انه معاند فيقدم على النار { أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ } - الاعراف ١٧٩ { الكاملون في الغفلة^١ } وهم الذين تركوا الذكر فسوها عن دلائله لذلك بكتهم الله بقوله { وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَكِّرٍ } - القمر ١٧ { أي معتبر وكرره للاعتبار من كل نبا بتأسيس استئناف على اخر و"فائدته ان يجددوا عند استماع كل نبا من انباء الاولين اذكارا واتعاضا وان يستأنفوا تنبيهها واستيقاظا اذا سمعوا الحث على ذلك والبعث عليه ، وان يقرع لهم العصا مرات ويقعقع الشن تارات لئلا يغلبهم السهو ولا تستولي عليهم الغفلة ، وهكذا حكم التكرير كقوله : { فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ } - الرحمن ١٣ ، عند كل نعمة عدها في سورة الرحمن وقوله : { فَوَيْلٌ لِلْمُصَدِّقِينَ - الطور ١١ } عند كل اية في سورة والمرسلات ، كذلك تكرير الانباء والقصص في انفسها لتكون تلك العبر حاضرة للقلوب مصورة للاذهان مذكورة غير منسية في كل اوان^٢ ، لذلك اقتضى البحث في الاعتبار تقسيمه على مبحثين تناول الاول قيمته البيانية وعني الثاني بالاستدلال والاستبصار .

((تمهيد))

لقد منّ الله تعالى علينا بتعليم البيان فرفع به إنسانيتنا وأمرنا بتعبده ، كما عرفنا سلوك صراطه المستقيم اعتباراً بما وهبنا من السمع والنظر والفكر وبما به علينا من تصرف غيرنا بالنعم بعد ترويض العقول لتسويق ارتكاب الباطل سعياً إلى استعباد الإنسان للإنسان وتسخيره لإرادة حزب الشيطان بسلب اعتباره بالحق وذلك بتغليب الضلال لتعطيل قواه الفردية وليقتنع بالتقليد والتبعية ترغيباً وترهيباً فصار الإنسان الذي كرمه الله تعالى عبداً ذليلاً لهواه وشهوته وملذاته ومراقبة لغيره باختياره ، لان الله تعالى لم يسلب منه حواسه ولا إرادته ولكنه رضي لنفسه المهانة فلم يعتبر لاستغنائه بغير الله من حطام الدنيا عن الافتقار الى الله تعالى فظن ان الغنى بالاكتمال لا بالكسب وبالتدليس والمكر لا بالاهتداء والاستقامة فكان ذرة النار إذ حقت عليه كلمة الحق لعدم اعتباره ، لان الاعتبار في حقيقته البيان ومنه العبرة فلا عبارة بلا بيان ولا بيان بلا عبرة تفصح عنه وتظهره فقد سمي الكلام بياناً لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره نحو (هذا بيان للناس ..) وسمي ما يشرح به المجل والمبهم من الكلام بياناً نحو قوله (ثم إن علينا بيانه ...) فالبيان إظهار المقصود بالعبارة نطقاً أو كتابة ، لان ((البيان مابئين به الشيء من الدلالة وغيرها)) ، وقوله عز وجل (وانزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ...) أي بين لك فيه كل ما تحتاج اليه انت وامتك من امر الدين والبيان اظهار المقصود بأبلغ لفظ وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللسان

^١ انوار التنزيل : ٣ / ٧٧ .

^٢ الكشف : ٤ / ٤١-٤٠ .

^٣ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٦٧ .

واصله الكشف والظهور^١ وإداته اللسان والخط ، لانهما يظهران ما خفي (واما العبارة فهي مختصة بالكلام العابر الهواء من لسان المتكلم الى سمع السامع^٢ فالمتكلم معبر عما في نفسه وكذلك الكاتب واما السامع او المتلقي فهو العابر ، فإذا فهم المقصود وقبله وعمل به فهو المعبر ، لان "العابر: الناظر في الشيء والمعتبر: المستدل بالشيء على الشيء"^٣ فليس كل سامع او قاريء معتبراً ، لان الاعتبار ادراك غير المشاهد استدلالاً بالمشاهد ، وهو مختص بمن وعى وتدبر بعد النظر والتأمل فاستنبط ما قبل به ليعمل بمقتضاه فذلك "الاعتبار والعبرة بالحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد"^٤ فالاعتبار هو التدبر والنظر في علة ثبوت الحكم للمعروف وجعله اساساً للبناء ومنطقاً لجميع الاشباه والنظائر في الحكم لان أصله العبور والتجاوز من حال الى حال ، فالحكم الاول هو المعبر لثبوته ، لان الناظر المتدبر قد تثبت من حكمه بالدليل وهو المستدل به لضم النظر ، وهو "العابر الذي ينظر في الكتاب فيعبره: أي يعتبر بعضه ببعض حتى يقع فهمه عليه، لذلك قيل عبر الرؤيا واعتبر فلان كذا، وقيل: أخذ هذا كله من العبر وهو جانب النهر، فقيل لعابر الرؤيا عابر، لانه يتأمل من ناحيتي الرؤيا فيتفكر في اطرافها ويتدبر كل شيء منها ويمضي بفكره فيها من اول ما رأى النائم الى اخر ما رأى"^٥ فإن الربط بين طرفي الفكرة يقتضي ايجاد أوجه الشبه وإزالة الإشكال بإطالة النظر والتأمل فجاء (اعتبر) مطاوعاً للمضعف (عبر) .

وقيل : "الاعتبار : هو النظر في الحكم الثابت إنه لأي معنى ثبت والحق نظيره به وهذا عين القياس"^٦ . وهذا القول فيه نظر من وجوه :

الاول : إن الاعتبار يختص بالسامع او القاريء والقياس يختص بالمتكلم او المنشيء والمنتج .

الثاني : ان الركن الاول في الاعتبار معروف ظاهر بالأدلة وذلك بخلاف القياس ، لانهم كثيراً ما قاسوا على اصول مرفوضة ، فغلب على القياس الظن في حين غلب على الاعتبار اليقين .

الثالث : ان التدبر في الاعتبار يقتضي فهم الاصل للاعتبار به ، ومن ثمَّ القبول ، ولا يشترط ذلك في القياس .

الرابع : إن الاعتبار اخص من القياس من جهة ثبات الحكم وأعم منه من جهة القدر المشترك وهو التجاوز ، لان (القياس مجاوز بالحكم عن الاصل الى الفرع ، والمجازاة اعتبار لان الاعتبار معناه العبور وهو المجاوزة ، تقول: جرت على فلان أي عبرت عليه والاعتبار مأمور به لقوله تعالى : (فاعتبروا...) أن المراد بالاعتبار هنا هو القياس ، بل الاتعاظ وذلك بأن الاعتبار هو القدر المشترك بين القياس والاتعاظ والمشارك بينهما هو المجاوزة فان القياس مجاوزة عن الاصل الى الفرع والاتعاظ مجاوزة من حال الغير الى حال نفسه^٧ ، فليس كل الحق صوره بصورة أخرى تماثلها يعد اعتباراً بمعنى الاتعاظ ، لاشتراط القبول والعمل ، وذلك برد المعنى الى نظيره والاتعاظ نوع منه ، لان المردود اليه معتبر أي متدبر فيه ومنظور اليه نظر معرفة وادكار وليس القياس كذلك لقيام على الظن والافتراض لقيامه لإطراد القواعد بدليل شيوع التقدير فيها .

الخامس : الاعتبار مأمور به سلوكاً وصناعة ، لاستلزامه حصول اليقين في العمل دون الوهم او الظن ، وذلك بخلاف القياس لاقتصاره على الصناعة اللفظية لاطهار المعنى في حين يعول الاعتبار على الفهم بعد التدبر والنظر لقيامه على الاستدلال لظهور الدليل ، فكل اعتبار يتطلب تقديراً للمعتبر به لحصوله في الوجود وليس كل قياس اعتباراً لقيامه على اصول مرفوضة أو لا وجود لها ، كما انه لا يقتضي القبول يقينا لغلبة الصناعة عليه .

السادس : الغرض من الاعتبار بيان صحة الامثال والمتشابهات والافادة منها في كشف المعاني المحتجبة وتصورها للافهام وليس اللاحق لغرض التشابه بدليل قوله تعالى : (وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون بالحق) ، خلق السموات والارض بالحق ان في ذلك لاية للمؤمنين أي "بالغرض الصحيح الذي هو حق لا باطل" وهو ان تكون مساكن عباده وعبره للمعتبرين منهم ودلائل على عظمة قدرته ، الا ترى الى قوله تعالى (ان في ذلك لاية للمؤمنين – ونحوه قوله تعالى "وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا .. ثم قال : ذلك ظن الذين كفروا"^٨ .

^١ لسان العرب : مادة (بين) .

^٢ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٣٣١

^٣ لسان العرب : مادة (عبر)

^٤ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٣٣١

^٥ لسان العرب : مادة (عبر) .

^٦ التعريفات : ٢٤ .

^٧ نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول : ١٢-١١/٤ .

^٨ الكشاف : ٢٠٦/٣ .

السابع : الاعتبار في الخطاب تنبيه للمخاطب به فصلا ووصلا واضمارا واظهارا وحذفا وذكرنا ونحو ذلك ، لقصد الفصل بين الصحيح والفاقد والحق والباطل والصواب والخطأ ، لان المعبر هو الكشف ولا يحصل ذلك الا بالعبارة التي لا ليس فيها ، وليس بالمفردات كما غلب على القياس .

الثامن : الاعتبار يظهر مواطن التعظيم والتبكي والتوبيخ والتعريض والاستغناء والتغليب ونحو ذلك وهي تبرز فيه لبيان الاسرار والنكت المعنوية ولولاه لبقيت محتجبة في اكامها ولا يظهر ذلك في القياس .

التاسع : الاعتبار يقتضي تعلق الكلام بموجباته وما شابهه او ناقضه ، والقياس لا يقتضي ذلك .

العاشر : الاعتبار يعتمد المطابقة بين كلامين لبيان مقتضاها ، والقياس يعتمد الاصل والفرع للحكم بعلّة المشابهة وليس لغرض الاعتبار .

المبحث الاول : القيمة البيانية

تتجلى القيمة في الايضاح والكشف وذلك لان المعبر يستدل بعبارة النص ، وهي الاصل المعبر لاداء المقصود فأذا استؤنفت او تكررت افادت معنى اخر زائد تحقيقا ، او اجابة عن سؤال مقدر او تاسيسا لافادة جديدة ، فإن الاعتبار بيان ما يستدل به في الدلالة على المراد من النص ، وذلك يقتضي التاصيل اللغوي للكشف عن المعاني الافرادية والتركيبية والاسلوبية لبيان المقصود من التغييرات الطارئة على الاصل فباختبار الاصول الصرفية والعرفية الاجتماعية تبين المعاني الافرادية وباختبار الاصول النحوية تتجلى العناية بما يشتغل المنشئ من دواع تتطلب ترتيبا معيناً للمنظوم وباختبار الاصول البلاغية تظهر مناسبة النص للمراد منه بحسب مقتضى الحال ، لان الاصل في اسماء المعاني ايجاد صيغة صرفية من نظم اصوات بهيأة تكون لها معنى عرفي ، وذلك بالاشتقاق ، لان التصريف في حقيقته تغير يلحق الاصل فكل صرف اشتقاق ، لان تغيير الصيغة والعدول بها من جهة الى اخرى بخلاف ايجادها اصلا ، لان "الاشتقاق : انشاء فرع من أصل يدل عليه ، فكأنك تطلب معنى الاصل في الفرع كأنك تشتق الفرع لتخرج منه الاصل وكأن الاصل مدفون فيه والمشتق منه هو الاصل ، فكل اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاقاً" (١) ، وقد اعتبر الاشتقاق دليلاً للمستدل باعتباره اصلاً في البناء اللغوي توليدا للمعاني الافرادية لا اعتبار الصياغة والزيادة والحذف في ايجاد المعاني الزائدة على الاصل المشتق منه وتوجيه المعاني التركيبية والاسلوبية ، لان "عبارة النص : هي النظم المعنوي المسوق له الكلام ، سميت عبارة ، لان المستدل يعبر من النظم الى المعنى ، والمتكلم من المعنى الى النظم ، فكانت هي موضوع العبور ، فإذا عمل بموجب الكلام من الامر والنهي يسمى استدلالاً بعبارة النص" (٢) ان عبارة النص ترتبط بعضها ببعض بموجب توجيه الصيغة الصرفية او ما ناب عنها من الحروف المتعلقة بها ، وما يتممها من متعلقات ، لانهما موجهة لاساس البناء ، وهو يجري بحسب ما تقتضيه بدلائل الاشتقاق والتصريف ، لا اعتبار الاصل في الاستدلال بالزيادة والعدول والتطفل والنقل والحذف والتركيب والجمود والقلب والتضمين وال لزوم والتعدي ، لان حروف المباني تنتظم لانشاء الفروع وتوليد المعاني بالصيغ المختلفة لتعتبر في التعليق لبناء العبارة ، لان نظم الحروف يكون لمعنى المفرد ، كما أن نظم المفردات يكون لمعنى العبارة ، والاعتبار يتم بالاستدلال بما تقتضيه الصيغة ظاهرة او مضمرة فكلما النظمين يؤدي معنى ، وليس الفرق بينهما الا باعتبار الاصل في الانشاء والبناء ، فالاول يعتبر فيه الاصاق والثاني الجوار ، وقيل : "الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك ان نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمها ما تحراه ، فلو ان واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد ، واما نظم الكلم فليس الامر فيه كذلك ، لانك تفتقي في نظمها اثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو اذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق" (٣) وكذلك نظم الحروف يقتضي معنى عرفياً في حين ان نظم المفردات يقتضي ناظماً ومعبراً عن ارادة فردية او اجتماعية ، لان (تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل) (٤) وكذلك تأليف الاصول وما يلحقها من زوائد ، فان الاصل لا معنى له منفرداً ، لانه حرف بناء ، واما الزائد فيعتبر فيه المعنى الزائد على الاصل للاستغناء عنه في الاشتقاق دون التصريف ، فيعتبر الاصل في الاشتقاق والزائد في التصريف ، لاجل المناسبة لمطابقة مقتضى الحال لاصابة الغرض بأوجز عبارة ، لان "معنى الزيادة ان يضاف الى الحروف الاصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصارييف الكلمة ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام .. والغرض من ذلك إما افادة معنى لم يكن وإما الحاق

١ المتع في التصريف : ١ / ٥٣،٤٤،٤١ .

٢ التعريفات : ٨٥ .

٣ دلائل الاعجاز : ٤٠ .

٤ التعريفات : ١٣٢ .

بناء ببناء غيره ، واما المد وتكثر البناء لا غير كألف غلام وو او عجوز ويا صديقة وسعيد ونحوها"٥) فإن تركيب حروف البناء يحدث معنى مشتقاً وحروف الزيادة تحدث معنى صرفياً زائداً على الاشتقاق لتخصيص عمومها ، كما أن تركيب المفردات يحدث معنى زائداً على معانيها العرفية لتعلقها بالصيغة لاتمام معناها ، وما زيد على أصل التركيب النحوي فلتحقيقه بدليل التوكيد ، فان الاعتبار بالمركب يقتضي الاعتبار بجهات الصيغة في نظمها وليس بالاقتصار على جانب منها ، كما في مناهج التقطيع اللغوي ، فلا بد من الاعتبار بمجمل العبارة دون تجزئتها ، لانها كالكلمة الواحدة في ترابط معناها و"العابر الناظر في الشيء والمعتبر : المستدل بالشيء على الشيء"٦) وانما قدّم العابر على المعتبر ، لان الاصل هو العبور بعد تفكر وتدبر والمقصود نظر القلب ثم يعتبر بالدليل و"اذا قلت نظرت في الامر احتمل ان يكون تفكراً فيه وتدبراً بالقلب"٧) والنظر في العبارة يعتبر فيها نظمها وهو من مقتضيات الصيغة الصرفية ، لانها دليل جهاتها النحوية والبلاغية والدلالية ، اذ يستدل بأصولها على الاشتقاق وبفروعها على التصريف وبصياغتها على عملها ودلالاتها وينسبها على حقيقتها ومجازها وبزيادتها على تغيير جهاتها الصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية ، وليس "معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتين فصاعداً معنى واحداً"٨) لان المشتق هو الذي يعتبر فيه معنى الاصل مع زيادة معنى الهيئة والبناء تخصيصاً ولكل صيغة متطلبات نظم يختص بها بدليل قرائنها اللفظية والمعنوية للمستدل على الزيادة والحذف والاقتصار والمبالغة تعظيماً او تهويلاً او استهزاء وما تشعر به تلميحاً وتعريضاً وتبكيماً ، وأما تقطيع أوصال العبارة فإنه مدعاة الى كثرة الاحتمالات وضياح الغرض منها بحجة ان "المركب لا يعلم الا بعد العلم بمفرداته ، لان الجزء سابق على الكل في الوجود من الذهني والخارجي ، فنقول : النظر في التفسير بحسب افراد الالفاظ وتراكيبها ، اما بحسب الافراد فمن وجوه ثلاثة : من جهة المعاني التي وضعت الالفاظ المفردة بأزائها ، وهو يتعلق بعلم اللغة ، ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة ، وهو من علم التصريف ومن جهة رد الفروع المأخوذة من الاصول اليها وهو من علم الاشتقاق ، وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة : الاول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الاعراب ومقابله من حيث انها مؤدية أصل المعنى وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع ، وذلك متعلق بعلم النحو .

الثاني : باعتبار كيفية التركيب من جهة افادته معنى المعنى ، أعني لازم اصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء وهو الذي يتكفل بابرار محاسنه علم المعاني .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحققها ومراتبها وباعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه ، وهو ما يتعلق بعلم البيان .

الرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله وهو يتعلق بعلم البديع"٩) .

ان المعتبر يستدل ببعض الكلام على بعض حتى يفهمه في جملته ولا يقطعه اعتباراً بجهة واحدة منه بغرض تطويره لها ، بل تعتبر الجهات التي تقتضيها ، لان النظر المعتبر للقلب وليس للبصر ، بدليل قوله تعالى { أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونْ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ - الحج ٤٦ } وفيه "حث على ان يسافروا ليرى مصارع المهلكين فيعتبروا ، وهم وان كانوا قد سافروا لم يسافروا لذلك فتكون لهم قلوب يعقلون بها ما يجب ان يعقل من التوحيد بما حصل لهم من الاستبصار والاستدلال .. { لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ - الحج ٤٦ } عن الاعتبار ، أي ليس الخلل في مشاعرهم ، وانما أيفت عقولهم باتباع الهوى والانهماك في التقليد ، وذكر الصدور للتأكيد ونفي التجوز وفضل التنبيه على أن العمى الحقيقي ليس المتعارف الذي يخص البصر"١٠) والناظر في الكتاب بلا تدبر وتفكر في اتصال بعضه ببعض مثل المسافر غير المعتبر ، لانهما لم يعبرا الظاهر لادراك دلالاته وفهم الغرض منه ، لان "الذي ينظر في الكتاب فيعبره ، أي يعتبر بعضه ببعض حتى يقع فهمه عليه"١١) ، وهو ما لا تكتشفه الجارحة الناضرة وحدها بدون تدبر وتامل للاعتبار بما تبصره ، فإن "البصر يقال للجارحة الناضرة ، نحو قوله تعالى { كُلَّمَا حَسَرَ الْأَبْصَارَ - النحل ٧٧ ، وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ - الأحزاب ١٠ } وللقوة التي فيها ويقال لقوة القلب المدركة بصيرة وبصر ، نحو قوله تعالى { فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ - ق ٢٢ } وقال { مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا

١ شرح المفصل : ٦ / ١١٣ .

٢ لسان العرب : مادة (عبر) .

٣ لسان العرب : مادة (نظر) .

٤ الكشف : ١ / ٣٩ .

٥ البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٧٣ .

٦ انوار التنزيل : ٤ / ١٣٠ - ١٣١ .

٧ لسان العرب : مادة (عبر) .

طَعَى - النجم ١٧ } "٥" فالاعتبار بما ثبت من الحقائق ليقظة القلب المدرك وبيان الاشياء بالاستنباط والاستدلال ، فيبصر ما لا تبصره العينان وذلك بخلاف القلب الغافل ، فانه لا يبصر الا ما تدركه العينان الكليتان عن الابصار لغفلته ، فلا يستطيع نظره الفصل بين المتشابهات ، ولا إدراك المناسبة ، لانه لم ينظر نظر اعتبار ، كما قال تعالى (افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت - فجاء انتظام الاشياء بحسب انتظامها في نظر البدوي للمناسبة والاعتبار بكيفية الخلق للوصول الى اثبات تدبير مدبرٍ وتقدير مقدّر ، ونحوه قوله تعالى : { وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ - الأنعام ٩٩ } ، أي "اذا اخرج ثمره كيف يخرج ضئيلا ضعيفا لا يكاد ينتفع به وانظروا والى حال ينعه ونضجه كيف يعود شيئا جامعا لمنافع وملاذ نظر اعتبار واستبصار واستدلال على قدرة مقدره ومدبره وناقله من حال الى حال"٥) ، إن الاحاطة بالمعنى المراد يقتضي ادراك دلالة الاستبصار والاستدلال للاعتبار بهما ، وليس الاعتبار بلا بصيرة او دليل ، كما جاء في قوله تعالى {قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ - الأنعام ١٠٤} ، فان ادراك المنفعة يقتضي بيان نقيضتها ، وهي المضرة وذلك بالاستبصار والاستدلال لغرض الاعتبار ، وهو البيان المستيقن بالدليل ، لانه غاية براسها فيستعان على تحقيقها بكل ما يصرف الكلام الى الفهم والكشف عما يعتبر فيه لتعذر افهام معانيه الدقيقة لمن لم ينتفع بسرد الالفاظ ولا يعتبر بعضها ببعض ، كما قال تعالى {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ - يونس ٤٣} ، فالمعول في الاعتبار هو القبول عن بصيرة وعقل سليم ، فمن المتلقين ناس "يستمعون اليك اذا قرأت القرآن وعلمت الشرائع ، ولكنهم لا يعون ولا يقبلون وناس ينظرون اليك ويعاينون أدلة الصدق وأعلام النبوة ولكنهم لا يصدقون ، ثم قال : اتطمع أنك تقدر على اسماع الصم ولو انضم الى صممهم عدم عقولهم ؟ لان الاصم العاقل ربما تفرس واستدل اذا وقع في صماخه دوي الصوت ، فاذا اجتمع سلب السمع والعقل جميعا ، فقد تم الامر ، وأتخسب أنك تقدر على هداية العمي ، ولو انظم الى العمي ، وهو فقد البصر فقد البصيرة ، لان الاعمى الذي له في قلبه بصيرة قد يحسد ويتظن ، واما العمى مع الحمق فجهد البلاء يعني أنهم في اليأس من ان يقبلوا ويصدقوا كالصم والعمي الذين لا بصائر لهم ولا عقول وقوله (افانت) دلالة على أنه لا يقدر على اسماعهم وهدايتهم الا الله عز وجل بالقسر والالءاء ، كما لا يقدر على رد الاصم والاعمى المسلوب العقل حديدي السمع والبصر راجحي العقل الا هو وحده"٥) ، لان المقصود من الابصار هو الاعتبار بالبصيرة ، وفيه اشعار بالاعراض عن لا يدرك بتلك الوسائل لغلبة الوهم والتقليد عليه ، وفيه دليل على خصوصية الاعتبار ، لانه اختياري لذلك اعتبر حال السامع في قبول المراد منه ، اذا كان المتكلم قادرا على ائصال المراد فقد "ترى الحال المراد بما يتناسب ومقتضى حال السامع ، ولا يعتبر حاله ، اذا لم يكن المتكلم قادرا على الاقتناع ، فقد "ترى احدهم يعتبر حال السامع ، فاذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه الا بترتب الالفاظ في سمعه ظن عند ذلك ان المعاني تبع للالفاظ ، وان الترتب فيها مكتسب من الالفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم ، وهذا ظن فاسد ممن يظنه ، فان الاعتبار ينبغي ان يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له ، والواجب ان ينظر الى حال المعاني معه لا مع السامع ... ان الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات"٥) ان الاعتبار الحقيقي في نفاذ الامر ومطابقة المتلقي له وقبول المراد والمسارة في الايجاب سواء أكانت حبا أو كرها ، وذلك لا يتم الا بلفظ مناسب للغرض يحسب قدرة المنشئ ودواعي كلامه فيرتب الفاظه ويختارها بما يتلاءم وحال سامعه ، فالمعتبر في الكلام مطابقتها للمراد ، والمعتبر في تلقيه مطاوعته وقبوله وبذلك تتحقق قيمة اللفظ والمعنى ، لان كلا منهما يخدم الآخر ولا إعتبار لاحدهما دون الآخر ، لان الفصل بينهما كالفصل بين الجسد والروح ، اذ لا معرفة تمر من غير وعاء يحتويها او نظم يسوقها ، وهو معبرها حيث تتشكل صورتها بحسب ما تساق اليه ، فليس "المعتبر بتكرار اللفظ ، لانا نعلم أن الحروف والكلمات متكررة في كل الكلام ، وإنما المعتبر بالاعراض والمقاصد ، فربما كان التشبيه في اللفظ غير مكرر في المعنى وربما كان المتباين في اللفظ متكررا في المعنى"٥) تحقيقا له ، لان الفكر والكلام لا ينفصلان ، فلا فكر بدون كلام ولا قوة للفهم من غير غنى لغوي ، فإن متانة الادراك المعرفي تتجلى في النظائر والاضداد ، و "انما تتحقق معرفة الشيء بأن تعتبره بضده ، والوعد والوعيد ، وإن تقابلا في ذواتهما ، فإنهما متقاربان في موضع النعم بالتوقيف على ملاك الامر منها وعليه قول بعض حكماء الشعراء :

١ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٤٦ / مادة (بصر) .

٢ نفسه : ٢ / ٤٠ .

٣ الكشف : ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

٤ دلائل الاعجاز : ٣١٩ - ٣٢١ .

٥ نهاية الاجاز في دراية الاعجاز : ١٩٦ - ١٩٧ .

والحادثات وإن أصابك بؤسها

فهو الذي أنبأك كيف نعيمها

العبرة بعموم اللفظ "0" ، بل العبرة بوظيفته في النظم ، فهل "تجد أحدا يقول : هذه اللفظة فصيحة الا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لآخواتها ، وهل تشك اذا فكرت في قوله تعالى : { وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي - هود ٤٤ } ، قل (ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر الى ما قبلها والى ما بعدها ، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها"0 بل الاعتبار يقتضي العلم بالاصول الافرادية والتركيبية ، وذلك بمعرفة الفروع التي تشعبت منها وبنيت عليها لبيان مزايا الاستعمال الفردي وما يحيطه من دواعي للوصول الى الفهم والافهام لغرض الحكم على المراد وكشف المقاصد والغايات ، لان الاصول دلالة على الفروع والفروع تكشف معاني الاصول ، بدليل الزوائد الصرفية والنحوية ، لان الاصول تكون المادة الاولى ، ولكي يكون لها معنى لغوي متعارف عليه تصاغ في ابنية دالة عليها وتراكيب معتادة لاداء معنى نحوي معين ، اذ " تنتج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الاصوات قابل لان يستعمل استعمالا نحويا ما"0 فإن ضم الاصوات بعضها الى بعض تعتبر في الفروع المبنية عليها وفي تجاور الابنية في التراكيب المفيدة ، لان "الالفاظ المفردة التي هي اوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في انفسها ولكن لان يضم بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"0 وذلك باعتبار الاشتقاق وليس الارتجال ، لان المشتق يقتضي المرتجل وليس الضم كيفما اتفق ، بدليل التصريف الجامع لاسماء المعاني ، لان المشتق مختص بالواضع اللغوي والمتصرف لما تفرع منه والمرتجل ، فهو اوسع منه ، فالاشتقاق اصل والتصريف فرع ، لذلك حصلت الزيادة في الابنية لتؤدي المعاني المخصصة لعموم الاصول الثلاثية والرباعية ، بدليل كثرة اوزان الصفات والمصادر المبنية على الفعل ، كما أن "اكثر الاسماء المبنية على الاوزان هي اسماء المعاني والصفات ، فكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة ، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبني على ذلك الوزن ، مع أن كثيرا من الاوزان تجمع بين معان مختلفة ، وكثير من المعاني يؤدي بها باوزان متعددة ... ومع كل ذلك فالقياس على الاوزان أقوى بكثير عند اسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الاسماء ، وذلك لان اسماء المعاني والصفات قريبة جدا الى الافعال ، والافعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة"0 ، وذلك لان المعنى في القياس هو الوصف الجامع بين الاصل والفرع ، والفعل في حقيقته وصف مثبت للمعنى وحاجة المنشيء الى اظهار المعنى بالحق صورة بصورة اخرى بينهما اشتراك في المعنى ، فالسعة اللغوية في الحاق غير المستعمل بالمفوز به فعلا في الاستعمال ، والاستدلال يكون بالمعلوم على المجهول والمعتبر هو المعلوم فجعل اصلا لكل ما قاربه بعلة الاشتراك في الاصول للوصول الى ما تأتي به الزوائد من معان مخصصة لعموم الاصل ، لذلك كان القياس مختصا بالمنتج يتصرف بالصيغة بحسب المراد ، لانها "عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة ، واذا كان كذلك فينبغي لنا ان ننظر الى المتكلم ، هل يستطيع ان يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة"0 ، وذلك يقتضي التحكم بنسبة الصيغة ومتعلقاتها وما زيد فيها ، لان الفصاحة تتطلب لسانا بليغا بلغة معلومة للمتلقى ليدرك مزيته على غيره في الاستعمال وليس في اللغة ، لان اللسان اخص من اللغة ، لانه فردي في حين ان اللغة عامة ، فان "قيل : وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل ، فالجواب أن المراد بذلك الاعلام بمعرفة الزائد من الاصلي على طريق الاختصار ، ألا ترى أنك اذا وزنت احمد ب (أفعل) غني ذلك عن قولك الهمزة من (أحمد) زائدة وسائر حروفه اصول وكان أخصر منه"0 بل المراد الاعتبار بالاصل لبيان المعنى الزائد عليه للكشف عن المراد لظهور ذلك في الفرع المتصرف به زيادة أو حذفًا وما تعلق به ورتبته باعتبارين افرادي وتركيبين لمعرفة مزية المنشيء فيما ينتج و "ما دامت القواعد نفسها هي الهدف وهي مادة الدراسة فلا مهرب إذا من النظرة الى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب ، أي أن المستوى الصوابي بدل أن يكون فكرة اجتماعية يراعيها المتكلم أصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة واصبح لزاما علينا الان أن ننظر الى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها دراسة تصف مرحلة معينة من مراحل تطور الفصحى ولكن هذه المرحلة تشتمل في الحقيقة على مراحل ، وقد كان مؤرخو الادب اسرع الى الاعتراف

^١ البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٨ - ١٩ .

^٢ دلائل الاعجاز : ٣٦ - ٣٧ .

^٣ اللغة ، لفندريس : ١٢٤ .

^٤ دلائل الاعجاز : ٤١٥ .

^٥ التطور النحوي للغة العربية : ١٠٠ - ١٠١ .

^٦ دلائل الاعجاز : ٣٠٨ .

^٧ المتعمد في التصريف : ١ / ٣١٠ .

بعضور اللغة من النحاة وكان الاولى بالنحاة ان يعترفوا بهذه المراحل ويدرسوا كل واحدة منها دراسة وصفية على حدة ، كما فعل اصحاب تاريخ الادب^١ ان الاعتبار في النحو بالنظم الافرادي والتركيبى لبيان المراد ولا يختص ذلك بعصر دون اخر وهو في حقيقته دراسة وصفية ، لانه اساس كل تاليف لغوي ، وذلك لا يقتصر على الادب ، فكيف يقسم ويجزأ وفي ذلك تمحل وتعسف في التوزيع ، فالمادة اللغوية الاولى موضوعا للاستعمال بحسب القدرات الفردية في التأليف و"معلوم ان الفكر من الانسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء او يصف شيئاً بشيء او يضيف شيئاً الى شيء او يشرك شيئاً في حكم شيء او يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه لشيء او يجعل وجود شيء مشروطاً في وجود شيء وعلى هذا السبيل وهذا كله فكر في امور معلومة معقوله زائدة على اللفظ"^٢ لان التواصل المباشر يكون باللسان بحسب ما يقتضيه العرف الاجتماعي ومنه انبثقت القواعد فالمتكلم ملزم بالمتعارف من المواد اللغوية وطرائق صياغتها ونظمها وليس بقواعد صماء وضعت في عصر ما ، لان الاعتبار بالفروع المبنية على الاصول ، وهي باقية ببقاء اللغة وليس الاعتبار بالقواعد ، لانها ثابتة لا تتغير والمعول عليه هو القدرة الفردية في توظيف اللغة في اللسان ، لذلك قال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ - ابراهيم ٤) وقال : (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون - القصص ٣٤) ، و"لقد قررت الاختبارات السيكولوجية ان ثمة علاقة متينة بين القدرة اللفظية عند المرء وبين نجاحه في الحياة العامة والخاصة فنمو الذكاء لدى الاطفال يزداد مع نمو قدرتهم التعبيرية ، اذ لا تفكير بدون كلام ، وإن غنى اللغة اساسي لتمتين قوة الفهم"^٣ فلا اعتبار لقواعد التقطيع اللغوي وانما الاعتبار للتصرف الفردي بناء على قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ - الروم) ، لان الاعتبار "يتحكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع ولا الى سابق سنة ولا قديم ملة الا ترى ان اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لان كل واحد منهم انما يردك ويرجع بك فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع"^٤ ويظهر في ادراك المعاني الدقيقة الرابط بين كلامين في الحوار اللغوي ، اذ يقتضي التواصل واطهار المزاي والمحاسن بيان الصلات الخفية وذلك باعتبار الاستغناء عن الاصول المزعومة ، لانها مرفوضة في الاستعمال لقيام الفروع مقامها ، لانها معلومة فاستدل بها على ما يرد في نظم او نثر ، كما استدل في الاشتقاق والصرف والنحو بأصول فرضتها القواعد المنطقية ، فاذا "كان الاستدلال على الزيادة والاصالة برد الفرع الى أصله سمي ذلك اشتقاقا واذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفا"^٥ ان طلب الدليل على الاصل لغرض الاعتبار بالزيادة لما تحدثه من افادة تكون عابرة الى المقصود من رصف الكلمات بحروف المباني والمعاني ، لان حروف المعاني انما وجدت لغرض توجيه المباني بحسب المراد ، فهي تخصص عموم الابنية لدلالاتها على معان زائدة على معانيها فصار البحث عن الزيادة باعتبار الاصل منهجا تعليميا للغة . لان الباحث يعتبر بالادلة اللغوية فيتبع منهج صالحا لطبيعة اللغة باعتبارها نظاما من الرموز يمثل نظاما اجتماعيا قد برزت ظواهره من خلال لسان احدهم مع مزية فردية دالة على قدرة ذاتية فلا يكون المنهج مناسباً الا ببيان اللغات الفردية في الصياغة والنظم والاختيار الملائم وذلك بخلاف ما قيل في الانظمة اللغوية في مناهج التعليم ، لان "المنهج الصالح لابد ان يعترف بطبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة في عمومها ولا بد لها والحالة هذه ان تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية بالملاحظة والاستقراء ثم التقعيد فينظر الباحث الى اللغة باعتبارها منظمة رمزية لكل رمز منها طابعه ووظيفته الخاصة"^٦ بل ينظر الى خصوصية استعمالها ، لانها تشير الى امر من وجهة نظر فردية يكون موضع الاعتبار صرفيا ونحويا وبلاغيا لغرض الدلالة على المراد ومن ثم مزيتها الاجتماعية والثقافية والانسانية عموما ، وذلك باعتبار الصيغة او ما ناب عنها وما شابهها في الافادة وما تعلق بها نظرا لما تستدعيه من نظام معنوي ترمز اليه ، وهي عبارته وهي التي ينبغي ان تعتبر في التواصل تطبيقا واستدلالا بجهااتها في البحث ، فمراعاة الاعتبار المناسب لاحوال التراكم وطريقة نظمها يتوقف على مراعاة الصيغة ودلالة بنائها على العلاقات التركيبية ، لذلك فان الصيغة مدار النظم واساسه ، كما أنها موضع الاعتبار ، لان اسماء المعاني جميعها مشتقة ، وهي تقتضي الوصل لتعلقها بما يتم معناها ، كما أنها دليل الاستئناف والاستغناء بالاكتفاء والاقتصار ، لانها موضوعة للوصف العارض والثابت والحاجة اليه أشد من غيره في النسبة بنوعيتها لربطها بين الذات واحوالها المختلفة ، فصار قيداً لها ، كما انه دليل ايجاد المعاني في

^١ اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٧٦ .

^٢ دلائل الاعجاز : ٣١٩ .

^٣ تأملات في اللغو واللغة : ١١٧ .

^٤ الخصائص : ٣٢٦/٢ .

^٥ الممتع في التصريف : ١ / ٥٣ .

^٦ اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥ .

غيره بدليل العدول من صيغة الى اخرى لانشاء معنى جديد ، وكذلك ما يلحقها من زائد او تضعيف ، فكانت موضعاً للطلب وجوابه فجاءت دليلاً على الاستئناف و"هو ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى"١ وكذلك الابتداء ، وهما من محاسن البيان عن المقصود ايجازاً واختصاراً ، لانه دليل على الطرف المحاور وفيه الرد على المطلوب وبه يستدل على تأسيس المكرر لفظاً ، كما في تكرر (رايت) في قوله تعالى : { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ - يوسف ٤ } وهو "ليس بتكرار انما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جواباً له كأن يعقوب(ع) قال له عند قوله - اني رأيت احد عشر كوكبا - كيف رأيته؟ سائلاً عن حال رؤيتها فقال "رأيتهم لي ساجدين"٢ فاعتبر الصيغة دليلاً على استغناء الكلام عن السؤال المقدر ، لان الصيغة معتبرة في السؤال والجواب لدالاتها على اثبات المعاني المتجددة من طرفي الحوار اللغوي ، وكذلك ما ناب عنها من حروف المعاني مع زيادة اختص بها الحرف كالتعليل والربط بين كلامين ، كما في الحروف المشبهة بالفعل ، نحو قوله تعالى : (ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعاً - فأن قوله تعالى : { فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً - النساء ١٣٩ } "استئناف بمعنى التعليل ، كأنه قيل : مالي لا احزن فليل - ان العزة لله جميعاً - أي ان الغلبة والقهر في ملكه الله جميعاً لا يملك احد شيئاً منها لا هم ولا غيرهم فهو يغلبهم وينصرك عليهم - كتب الله لاغلبين انا ورسلي - انا لننصر رسلنا - "٣ والاعتبار بالاستئناف يكشف عن الصلات الخفية للجمل الابتدائية ، بدليل انها لا محل لها من الاعراب ، لان الجواب ينبغي ان يكون مطابقاً للسؤال فلا تقول بمفرد لانه لا يرد الا بما يفيد والافادة لا تحصل الا بالجملة وذلك لابطال الطعون ودفع الالهام وتصحيح الراء ، نحو قوله تعالى : { وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ - النحل ١٠٣ } فان جملة (لسان الذي يلحدون اليه) "لامحل لها ، لانه مستأنفة جواب لقولهم ومثله قوله - الله اعلم حيث يجعل رسالته - بعد قوله - واذا جاءتهم اية قالوا لن نؤمن حتى نوتى مثل ما اوتى رسل الله - "٤ لذلك يستغنى بالاستئناف عن حرف العطف للفصل بين غرضين مختلفين في حين ان العطف يشرك بين المعطوفين في دلالة الصيغة للاشعار باتحاد الغرض كما في قوله تعالى : { وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ - البقرة ١٤ } ، فقد ابتدئ بقوله (الله يستهزئ بهم - البقرة ١٥) لغرض التفخيم والتهويل ولم يوصل بحرف ، لانه "استئناف في غاية الجزالة والفخامة وفيه ان الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الابلغ الذي ليس استهزاءؤهم اليه باستهزاء ولا يؤبه له في مقابلته لما ينزل بهم من النكال ويحل بهم من الهوان والذل وفيه ان الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم اتقاما للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين"٥ فان اعتبار الاستئناف للفوائد الجليلة التي يظهرها من خلال الصلات الخفية بين المتحاورين ، لذلك "لم يقل الله مستهزئ بهم ليطابق قولهم ، ايماء بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحالا ويتجدد حيناً بعد حين ، وهكذا كانت نكايات الله فيهم ، كما قال تعالى { أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ - التوبة ١٢٦ } "٦ ، ولتشديد الامر على المنافقين وتهويل حالهم كرر الاستئناف في قوله تعالى : { يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ - البقرة ١٩ } { يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْا فِيهِ - البقرة ٢٠ } فالاستئناف الاول في قوله (يجعلون) ، لانه لا محل لقوله (يجعلون) لكونه مستأنفاً ، لانه لما ذكر الرعد والبرق على ما يؤذن بالشدة والهول فكان قال : فكيف حالهم مع مثل ذلك الرعد فليل (يجعلون ..) ثم قال : فكيف حالهم مع مثل ذلك البرق ؟ فليل يكاد البرق يخطف ابصارهم .. و { كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ - البقرة ٢٠ } ، استئناف ثالث كأنه جواب لمن يقول : كيف يصنعون في تارتي خفوق البرق وخفيته"٧ فأجيب بذلك ، لان الجملة وحدة الخطاب اللغوي وفقها باعتبار الصيغة بدلالة الاقتضاء والتنبيه والاشارة ، ففي كل وضع لغوي يعتبر فيه البناء الصرفي في نظامه النحوي يعرف بعنوان دال من هيأته وما زيد فيه او ما ناب عنه ، باعتبار مدلوله في الاسماء المنتظمة معه ، وان تقدمت الاسماء فإنه يلحظ معها رفعاً ونصباً ، بدليل المصادر وهي اسماء المعاني ، إذ يعتبر فيها معنى الفعلية ، بدليل نصبها بفعل من لفظها ورفعها على الاستئناف جواباً لسؤال مقدر من السامع ، بدليل الابتداء بها للاشعار بذلك ، ولتكون دليلاً على ما يبنى عليها من الصفات ، نحو قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ - فان "ترتب الحكم على الوصف يشعر بعليته له وللشعار من طريق المفهوم على ان من لم يتصف بتلك الصفات لا يستاهل لان يحمد فضلاً عن أن يعبد فيكون دليلاً على ما بعده ، فالوصف الاول لبيان ما هو

١ التعريفات : ١٨ .

٢ الكشف : ٢ / ٣٠٢ .

٣ نفسه : ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

٤ الكشف : ٢ / ٤٢٩ .

٥ نفسه : ١ / ١٨٧ .

٦ انوار التنزيل : ١ / ١٧٩ .

٧ الكشف : ١ / ٢١٦ - ٢١٩ .

الموجب للحمد ، وهو الایجاد والتربية والثاني والثالث للدلالة على انه متفضل بذلك مختار فيه ليس يصدر منه لايجاب بالذات او وجوب عليه قضية لسوابق الاعمال حتى يستحق به الحمد والرابع لتحقيق الاختصاص فإنه مما لا يقبل الشركة فيه بوجه ما وتضمن الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين^١ فان التضمن باعتبار المصدرية ، دليل تعديه بالحرف والعدول به عن النصب الى الرفع للدلالة على الثبوت للاختصاص والاستحقاق ولتجري عليه الصفات كالاسماء للدلالة على تفرده بها وللتعريض بمن يجربها على غيره ، فيكون من تغليب احد اعتباري المصدر على الآخر ، كما أعتبر فيه معنى الفاعل او المفعول ، نحو قوله تعالى : { نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقُصَصِ - يوسف ٣ } ، فان (القصص) على وجهين : يكون مصدرا بمعنى الاقتصاص ، تقول : قص الحديث يقصه قصصا كقولك شله يشله شللا ، اذا طرده ويكون (فَعَلًا) بمعنى مفعول كالنقض والحسب ونحوه النبأ والخبر في معنى المنبأ به والمخبر به ويجوز ان يكون من تسمية المفعول بالمصدر كالخلق والصيد ، إن أريد بالقصص المقصوص فمعناه : نحن نقص عليك احسن ما يقص من الاحاديث ، وانما كان احسنه لما يتضمن من العبر والنكت والحكم والعجائب التي ليست في غيرها والظاهر انه احسن ما يقتص في بابيه ، كما يقال في الرجل هو اعلم الناس وافضلهم يراد في فنه^٢ ونحوه قوله تعالى : { اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا - الزمر ٢٣ } باعتبار معنى الفاعل ، لانه متناول للمعاني المتشابهة في الصحة والاحكام والصدق والحق والمنفعة ومتشابه في تناسب ألفاظه وتناسقها وتشابه في علو نظمه وتجاوب تاليه تبيكنا وتنكيتنا في الاعجاز فمن "حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز ان يتعاهد في مذهب به بقاء النظم على حسنه والبلاغة على كمالها وما وضع به التحدي سليما من القادح واذا لم يتعاهد اوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مراحل^٣ ، ولايكفي ذلك ، بل ينبغي لمن يتعاهد أن يقبل عليه مبرء من الكبر والرياء والنفاق والكذب فكم من متعاهد لاوضع اللغة ، ولم يقدر على مجاوزة مسموعة بكلمة ، كما لم يستطع الاستنباط والاستدلال ، فلم يعتبر بالدلائل اللغوية على طول طلبه لها وكم من مقتصر على المهم في تعلمه ، فيعمل به على بصيرة ودراية طلبا لمرضاة الله تعالى ليفتح له ما تحار فيه عقول ذوي الالباب و { ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ - الحديد ٢١ } ، لانه { مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فاطر ٢ } ، فالاعتبار بالاصول للاوضاع اللغوية ومراعاتها في الفروع مع مجاهدة النفس والتصلب في طلب الحق يحقق الاهتداء الى نور الله ، كما قال تعالى : { وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا الْعنكبوت ٦٩ } وذلك بخلاف غيرهم الذين قال الله فيهم { سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ - الاعراف ١٤٦ } ، لانهم اثروا الضلالة على الهدى فعميت بصائرهم عن الاعتبار حتى يستدلوا بالدلائل الموصلة الى الرشاد والدلالة ، لان الهداية بيان بالاعتبار ، كما قال تعالى : (ان علينا للهدى - أي "إن علينا ان نبين طريق الهدى من طريق الضلال {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ - فصلت ١٧} أي بينا لهم طريق الهدى وطريق الضلال (فأستحبوا - أي آثروا الضلالة على الهدى ... وقوله تعالى { أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ - طه ١٢٨ } أي أو لم يبين لهم^٤ فلم يعتبروا فكانوا ذرء النار ، لانهم ضلوا واضلوا ، كما قال تعالى : { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ فصلت ٢٦ } ، فاعرضوا عن الحق وليس بعد الحق الا الضلال ، لان الله تعالى لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون بصددهم عن سبيل الله فلم يهتدوا اليه ، فقد قال تعالى : { وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ فاطر ٣١-٣٢ } ، فان الاعتبار بالكتاب والعمل بمقتضاه فضل من الله تعالى كبير فان "آيات القصص والامثال وغيرها يستنبط منها كثير من الاحكام ... ويستدل على الاحكام تارة بالصيغة وهو ظاهر وتارة بالاخبار وتارة بما رتب عليها في العاجل او الآجل من خير او شر او نفع او ضرر وقد نوع الشارع في ذلك انواعا كثيرة ترغيبا لعباده وترهيبا وتقريبا الى افهامهم^٥ ولا يطلبه الا الذين طهروا انفسهم من الذنوب والذين يطهرون غيرهم ، كما قال تعالى : { إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُذْهَبُونَ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ الواقعة } ، وهو رد بليغ على كل من لم يعتبر بمنافعه الكثيرة لغرض التبيكيت والتوبيخ والتقريع ، وعلى كل مبطل لها بالتكذيب ، "أي أقبالقرآن تكذبون ، والمدهن المداهن والكذاب المنافق^٦ لانهم وضعوا التكذيب موضع الاعتبار طلبا للرزق مع

^١ انوار التنزيل : ٦٠ / ١ - ٦١ .

^٢ الكشف : ٣٠٠ / ٢ .

^٣ نفسه : ١٨٩ / ١ .

^٤ لسان العرب : مادة (هدى) .

^٥ الالتقان في علوم القرآن : ١٣٠ / ٢ .

^٦ معاني القرآن وعرابه : ١١٦ / ٥ .

أنه منزل من الرزاق العظيم رب العالمين لذلك قيل ((لا يطلبه (الا المطهرون) من الكفر "٥" لان المس بخلاف للمس ، وان اشتركا في الادراك بالحاسة ، لان "المس قد يقال لطلب الشيء وان لم يوجد كما قال الشاعر * المسه فلا اجد * وأمس يقال فيما يكون معه إدراك بحاسة للمس وكني به عن النكاح وكني بالمس عن الجنون ، والمس يقال في كل ما ينال الانسان من اذى"٥ ، فالاعتبار وهو البيان بادراك الحواس والعلم بالشعور للخير والشر فمن ظهرت سريرته اعتبر فوجد فيه متعة متجددة ومن لم يعتبر كان مجة عليه ، لان "اطلاق الحديث في القرآن على الكلام القديم كثير بمعنى كونه اسما لا وصفا ، فإن الحديث اسم لما يتحدث به ووصف يوصف به ما يتجدد ، فيقال : امر حادث ورسم حديث ، أي جديد ويقال : اعطني حديث فلان وكلامه وقد بينا ان القرآن قديم له لذة الكلام الجديد والحديث الذي لم يسمع"٥ فمطاوعة الهواس وذكاء القلب ونفاذ بصيرته للاعتبار بما يزيل الرين عنه تطهير له مما يعلق به فيعنيه عن الحق ويبعده عنه ، لذلك لا يطلبه ولا يقرب منه ، فقيل : "رحم ماسة ومساسة ، أي قرابة قريبة ، وحاجة ماسة ، أي مهمة ، وقد مست اليه الحاجة"٥ ، فالتطهير اعتبار بالدلائل الموصلة الى الانتفاع بالحديث المعطاء بتجده دراية وبيانا وذلك بخلاف نقيضه وهو المس من غير تطهير لانتفاء الاعتبار منه ، بابهام الدلالة ، فلم تظهر الاشياء على حقيقتها لديه فكان قوله { لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ - الواقعة ٧٩ } "اخبار معنى ، كما هو اخبار لفظا ، وذلك لان الاضداد ينبغي ان تقابل بالاضداد فالمس بالمطهر في مقابلة المس على غير طهر وترك المس خروج عن كل واحدة منهما فكذلك الاكرام في مقابلة الالهانة وهناك شيء لا اكرام ولا اهانة"٥ ، ان الاعتبار بالاضداد كالاتي باعتبار بالاسماء المتضايقة والنظائر يستحضرها ، الذهن للبيان والنظر في المقروء او المكتوب كسماعه منطوقا من حيث ترتيب المعاني واستدعائها على حسب الصيغة والرتبة في النظام مع الاخذ بنظر الاعتبار الوصل والفصل والذكر والحذف بالاستغناء اكتفاء واقتصارا والاستثناء وما يتطلبه من تقدير سؤال او مبتدأ بدلالة الرفع او واو الاستثناء لاشتراك الحروف في المعاني كاشتراك الصيغ والاعتبار بالصيغة يقتضي الاعتبار بحرف المعنى في توجيه معنى النظام ، بدليل التضمين فيخرج النظام به الى ضده او نظيره بجامع الاعتبار بالضد او النظير ، كما قيل في الآية الكريمة "او لا يمس القرآن (الا المطهرون) من الاحداث فيكون نفيا بمعنى النهي"٥ ، على ان المس بمعنى للمس ولكن الاعتبار ليس بمس المقروء بل بتدبره والعمل على فهمه والاستفادة من اصوله وفروعه والاصول المعتمدة في فروعها الصرفية والنحوية حروف المباني وما تتركب منها من المفردات فتنتظم بعلاقات تخصص بعموم صيغ اسماء المعاني ، فلا معنى لحرف البناء بل الاعتبار للصيغة في الاثبات والنفي لافتقارها الى ما يخصصها من حروف المعاني والزيادة لا شتركاها فلو "كان المراد نفي الحدث لقيل : لا يمس الا المطهرون او المطهرون بتشديد الطاء والهاء والقراءة المشهورة الصحيحة (المطهرون) من التطهير لا من الاطهار"٥ ، لان تفعل مطاوع فعل كتعلم وعلم ، نحو قوله تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن - البقرة ٢٢٢) فقد "قرئ يطهرن بالتشديد ، أي يتطهرن بدليل قوله (فاذا تطهرن) والتطهر : الاغتسال والطهر : انقطاع دم الحيض"٥ .

المبحث الثاني : الاستدلال والاستنباط

وهو يقتضي البحث على الدليل في العبارة عن المراد واول الادلة واعلاها شئنا الصيغة الصرفية فيعتبر في ذلك بناء الصيغة الصرفية وذلك باعتبار الاصول من الاشتقاق والفروع من التصريف لبيان معنى الاصل وما زيد عليه فأنه "بمجرد وجود الحرف يعطي معنى ينبغي ان يجعل زائدا لانه لم يوجد قط حرف اصلي في الكلمة يعطي معنى على ان هذا الدليل قد يمكن ان يستغني عنه بالاشتقاق والتصريف ، اذ ما من كلمة فيها حرف معنى الاولها اشتقاق او تصريف يعلم به حروفها الاصول من غيرها"٥ وذلك على اعتبار أن كل اشتقاق تصريف وليس العكس ، لان التصريف تغيير وليس انشاء ، وهو تخصيص لعموم البناء وتلخيص له من الاشتراك بمعونة السياق ، فقد يراد من الصيغة غير ظاهرها ، فتكون بمعنى صيغة اخرى مقاربة لها في الاشتقاق باعتبار حروفها الأصول كإرادة معنى الفاعل او المفعول من صيغة المصدر وبالعكس ، وذلك لان "ذكر المصدر وإرادة المفعول كثير كما في قوله تعالى (هذا خلق الله -) .. (بلاغة اخرى) وهي إن المفعول قد يذكر ويراد به المصدر على ضد

١ انوار التنزيل : ٥ / ٢٩٢ .

٢ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٤٨٧ .

٣ التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٨ .

٤ لسان العرب : مادة (مسس) .

٥ التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٤ - ١٩٥ .

٦ انوار التنزيل : ٥ / ٢٩٢ .

٧ التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٦ .

٨ الكشف : ١ / ٣٦١ .

٩ المتع في التصريف : ١ / ٥٦ - ٥٧ .

ما ذكرنا ، كما في قوله تعالى : (صدق -) ، أي دخول صدق او ادخال صدق ، وقال تعالى : (كل ممزق -) أي تمزيق فالممزق بمعنى التمزيق كالمزقل بمعنى التنزيل وعلى العكس سواء وهذه البلاغة هي إن الفعل لا يرى والمفعول به يصير مرئيا والمرئي أقوى في العلم ، فيقال مزقهتم تمزيقا ، وهو فعل معلوم لكل احد علما بينا يبلغ درجة الرؤية ويصير التمزيق هنا ، كما صار الممزق ثابتا مرئيا^١ ، وذلك على اعتبار الفعل القلبي لظهوره بالوصف أما الفعل العلاجي فيتوقف على ارادة الظاهر منه ، لذلك كان الوصف اثبت وادوم من الفعل الا ماتم منه وانقطع وذلك في الاخبار عنه وهو ما اصطلح عليه بـ (الماضي) لفظا ومعنى او ما يعرف بحكاية حال ماضية لغرض استحضارها في الذهن للاعتبار بها ، لانها متحققة فعلا ، لذلك كان الاخبار بالماضي مقطوعا به وكذلك الدعاء لتوقع تحققه باعتبار الصيغة مثبتة لمعنى الاصل الذي ينبى بالحديث ، ولا تعتبر الصيغة زمنيا ، كما جرت القواعد المنطقية على ذلك ، لانها تتعارض مع دلالة التعبير بقرائنه اللفظية والمعنوية وما يلحق الصيغة من زوائد وسوابق ولواحق تغير جهاتها ، فلا اعتبار للزمن الصرفي ، لانه قد يعبر عن القصد والارادة بالصيغة الفعلية دون تحققها ، نحو قوله تعالى : { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ النحل ٩٨ } "المعنى فاذا اردت قراءة القرآن فاستعذ ، كقوله - اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم - وكقولك اذا اكلت فسم الله ، فان قلت : لم عبر عن ارادة الفعل بلفظ الفعل ؟ قلت : لان الفعل يوجد عند القصد والارادة بغير فاصل وعلى حسبه ، فكان منه بسبب قوى وملابسة ظاهرة^٢ لان الصيغة دليل الانباء بالحدث وليس وقوعه او تحققه فعلا ، فقد يعبر بالماضي عن المستقبل ، نحو قوله تعالى : { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ - النحل ١) ، و "المعنى ان الامر الموعود به بمنزلة الاتي المتحقق من حيث إنه واجب الوقوع فلا تستعجلوا وقوعه ، فانه لا خير لكم فيه ولا خلاص لكم منه"^٣ فلا يعتبر الزمن بالصيغة في التعبير عن المراد الا في مناهج التقطيع اللغوي ، لان "الزمن الذي تدل عليه الصيغة عند الافراد زمن صرفي ، لان الصيغة بمفردها مفهوم صرفي بحت ، اما عندما توضع هذه الصيغة في سياق الجملة ، فإن هذا الزمن الصرفي يجري تجاهله وينشأ في بيئة زمن اخر نحوي لا يتحتم ان يطابقه"^٤ ، ان الزمن لا ينفك عن مواكبة الاحداث وكذلك المكان ، فلا يمكن تجاهله ، ولا ينشئه الكلام ، بل الاعتبار بما ينبى عن الاحداث التي تحصل فيه ، فان مصطلحات الفعل لم تقم اساسا على الزمن ، لان الماضي هو المتقدم والمجاز والنافذ والقاطع و "مضى في الامر مضاء : نفذ ، وامضي الامر : انفذه ، وامضيت الامر : انفذته ، وفي الحديث : ليس لك من مالك الا ما تصدقت فامضيت ، أي أنفذت فيه عطاءك ولم تتوقف فيه ، ومضى السيف مضاء : قطع ، ومضى وتمضي ، تقدم ، ويقال : مضيت بيبي ، اجزته"^٥ ، لذلك "عبر الفعل الماضي عن حقائق ثابتة ونواميس لا تختلف او قوانين طبيعية او ما يماثلها كالقواعد الطبيعية او العلمية المبنية على حقائق ثابتة أو غير عادة او غريزة او ما الى ذلك فان السياق لا يتطلب ان يفيد الفعل الماضي زمنا"^٦ ، لذلك يستدل بالصيغة على ثوابت النظام اللغوي ومتغيراته ، لانها عرضة للتغيير بالضبط والزيادة فتبنى للمعلوم او للمجهول ، وتدل على الحدث او سلبه او المبالغة فيه بالاستغناء عن مفعوله او مطاوعة فاعله وان كان غير قادر على القيام به ، لانها "تكون بوجهين اما بان تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه بان يفعل ما تريده ، ان كان مما يصح منه الفعل ، وإما بان يصير الى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ، وان كان لا يصح الفعل منه ، وأما ما يطاوع بأن يفعل فعلا تريده منه ، فنحو قولك اطلقته فانطلق وصرفته فانصرف ، الاترى انه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند ارادتك إياهما منه او بعثك إياه عليهما ، وأما ما تبلغ منه مرادك بان يصير الى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ، فنحو قولك : قطعت الحبل فانقطع وكسرت الحب فانكسر ، الا ترى ان الحبل والحب لا يصح منهما الفعل ، لانه لا قدرة لهما فانما اردت ذلك منهما فبلغته بما احدثته انت فيهما لا انهما توليا الفعل ، لان الفعل لا يصح من مثلهما"^٧ ، ففي المطاوعة دليل على نفاذ الامر والانباء بوقوع الحدث والمسارة في تحققه وجميع صيغها جاءت بالماضي ، اما المضارع فجاء باعتبار اركان القياس الاربعة ، وهي الاصل والفرع والعلة والحكم ، للمشابهة والاعراب ، لانه أصل في الاسماء فرع في الاعراب ، ولان الفعل عامل في غيره ، والمضارع وقع معمولا لغيره من النواصب والجوازم و ((تسمية المضارع تسمية بعيدة عن الزمان اقتضاها في المقام الاول اهتمام النحاة بالتغيير الذي يحدث في آخره والذي سموه الاعراب ، واقتضاها في المقام الثاني اشتغالهم بنظرية العامل وتفسيرهم لظاهرة اختلاف الحركات الاعرابية ، انها بفعل مؤثر ظاهر او مقدر ،

^١ التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٧ .

^٢ الكشاف : ٢ / ٤٢٨ .

^٣ انوار التنزيل : ٣ / ٣٨٤ .

^٤ الخلاصة النحوية : ٦١ .

^٥ لسان العرب : مادة (مضى) .

^٦ الزمن في النحو العربي : ١٣٦ .

^٧ الممتع في التصريف : ١ / ١٩٠ .

له رسم او معنوي ، والفعل المضارع يقع عاملا ومعمولا – حسب نظريتهم – غير انه اكتسب تسميته من كونه معمولا^١ ، ومنهم من رفض كونه معمولا وجعل حركات اخره دلائل زمنية باعتبار أن أصل الفعل البناء وليس الاعراب و"انما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه ، فبناؤه مجردا من الادوات يستعمل في الحال والاستقبال ولا دلالة له على أحدهما فاذا أريد له ان يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم وسكن اخره .. واذا أريد له أن يخلص للمستقبل سبقته : أن ولن واذن .. فتغير اخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طرء معان اعرابية ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة او عوامل جازمة ليصح ان يقال : انه معرب^٢ ، وليس كذلك ، فقد اختص المضارع بزيادة صيغته ، والصيغة المزيدة بخلاف غير المزيدة فاعتبار الزيادة واختصاص المضارع بلواحق وسوابق تدل على مزيته على غيره ، وتغيير اخره دليل على ابانته للمعاني الدقيقة وليس دليلا على ان صيغته قائمة على الزمن ، لان العلامة لها وظيفة تركيبية في النظم ولا تعتبر بمفردها دليلا على التحديد الزمني ، بدليل دلالة نون التوكيد والحروف المختصة به على الزمن وليست الصيغة نفسها باعتبارها منبئة عن الحدث لا ظروفه ، لان الظرف مفهوم بالالتزام العام لكل حدث بدليل اشتراك المصادر الميمية بالظروف مثل (مفعَل) ، لذلك فان "تسمية المضارع مقبولة لا على اساس انها مبنية على حكم قياسي بل على اساس اخر هو انها تسمية بعدت بالصيغة عن ارتباطها بالزمان الفلسفي ، وانها مصطلح يستخدم لمجرد التفرقة بين صيغته وصيغة الماضي والامر ، لان ما يقابل الماضي فلسفيا هو الحال او الاستقبال وما يقابل الامر هو النهي ومن اجل ذلك كان المضارع مصطلحا لمجرد التفرقة ، فله قيمة خلافية ويقبل المصطلح ، لانه يقوم على ان المضارع نمط والماضي والامر نمطان غيره^٣ ، وذلك باعتبار الزائد وتغير الضبط والا فالاصل واحد في الصيغ الثلاث وكلها فروع تبين ذلك الاصل الذي جعله العرف الاجتماعي منبئا عن الحدث ثم جاءت الزيادة والحركة لتخصيصه بذات معينة حقيقة او مجازا ، وذلك لان "المعنى الذي وضع (فَعَلَ) لا يتصور الحكم عليه بمجاز او حقيقة حتى يسند الى الاسم وهكذا كل مثال من امثلة الفعل ، لانه موضوع لاثبات الفعل للشيء .. لان المجاز او الحقيقة انما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له والاثبات واثبات الفعل من غير ان يقيد بما وقع الأثبات له لا يصح الحكم عليه بمجاز او حقيقة^٤ ، وكذلك الاسناد الى الضمير يفصل بين فروع الصيغة في المناهج اللغوية ، اذ تعتبر الصيغة فيها ، للفصل بين الخبر والطلب ، لان المضارع من الماضي بعد زيادة حروف المضارعة والامر من المضارع بعد حذفه ، ولكنه يشكل جملة فمثال "الصيغة من فعل الامر نحو (استقم) يعتبر جملة مفيدة ، فاذا قلت لشخص (استقم) فهذه تعتبر جملة ذات حدث وزمن مستقبل دون حاجة الى اضافات سابقة او لاحقة ، وهي في هذا تتميز عن الفعل الماضي والمضارع^٥ وليس كذلك ، بل عبر (استقم) عن ارادة الاستقامة والقصد قد يتحقق وقد لا يتحقق وليس عن حصوله فعلا ، لانه امر يختص بالمتكلم ، لذلك قيل : "اما ما يسمى بفعل الامر فلا يكون الا لمخاطب ، ولا يتصل به ضمير ، لانه محض طلب يوجه الى مخاطب ، فاذا كان موجها الى مخاطبة لحقته ياء المخاطبة ، واذا كان موجها الى اثنين لحقته علامة التثنية من اخره ففعل افعلا ، واذا كان موجها الى جماعة لحقته علامة الجمع تذكيرا وتأنيثا ففعل : افعلوا وافعلن وليست (افعل) صيغة زمنية وليس فيها اسناد ، لان الاسناد يدل على سبق تلبس الفاعل بالفعل او على تلبسه به او على توقع تلبسه به ، وليس في (الفعل) مثل هذه الدلالة^٦ ، ان المعول عليه في استعمال الصيغة الصرفية هو الاعتبار بدلالاتها على الانباء عن الحدث والاعلام بالامر ، وهو معنى الاسناد ، ولا يقتضي ذلك دالا لفظيا غير الصيغة ، وذلك من خصائص ومزايا العربية بخلاف غيرها من اللغات اللصاقية التي يعبر فيها عن الاسناد بدالة لفظية من افعال الكينونة لرفع اللبس في حين أن العربية يعبر فيها بانضمام المسند الى المسند اليه وقد يستغنى عن احدهما لقيام الحال المشاهدة مقامه ، بدليل كثرة الحذف وجوبا او جوازا ، لان المحذوف بدليل كالمذكور لفظا ، وقد يكون الذكر مخلا بالمراد ، فلا بد للصيغة الصرفية من اسناد يكشف عن امرها ، لافتقارها الى ما يبينها لعمومها وتعلق حروف الجر الاصلية بها ، واضمارها في اشباه الجمل ، خبرا وانشاء فمن اعتبر الصيغة دالة زمنية بنى عليها معنى التجدد والحدوث ، وجعل نظمها جملة فعلية معمولا في ذلك على الفعل الاصطلاحي ، او الظرف ، لان فيه اشارة الى الفعل ، وان كان معنى الفعل اعم مما اصطلح عليه من الصيغ الثلاث فان "الاشارة الى امر ينبغي ان يكون موضع الاعتبار عند النظر في قضية النظم او التركيب وصوره وأشكاله وما يطرأ عليها حين يقصد الى معان مختلفة ، ذلك الامر هو ما نحسب انه مزية من مزايا التركيب في لساننا العربي في التفريق

^١ الزمن في النحو العربي : ١٤٢ .

^٢ في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٤ .

^٣ الزمن في النحو العربي : ١٤٤ – ١٤٥ .

^٤ اسرار البلاغة : ٣٨٢ .

^٥ الزمن في النحو العربي : ٢٠٥ .

^٦ قضايا نحوية : ١٤٨ – ١٤٩ .

والتمييز بين الاسناد الاسمي والاسناد الفعلي او ما صار يعرف بالجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فان فيه تقريبا بين طبيعتي الجملتين : الجملة التي يراد فيها التنصيص على معنى الزمن المعين ماضيا او حاضرا او مستقبلا او مطلوبا فيه انشاء الفعل والجملة التي لا غرض فيها للتنصيص على معنى زمن معين ، وانما المقصود فيها اثبات النسبة بين طرفي الاسناد مطلقة من الزمن مرادا بها معنى الثبوت تارة ومعنى الحدث والتجدد تارة اخرى ، وهذا واضح في نحو قولنا حضر زيد ويحضر زيد واحضر يازيد وقولنا : وكان زيد حاضرا وان زيدا حاضر^١ ، وليس كذلك ، لان اعتباره ذلك يتعارض مع اعتبارات الصيغة الاخرى وهي اولى بالاشارة من اعتباره الزمني لقيام الظرف بذلك ، كما أنه غفل عن مزايا اخرى تتجلى في الاستغناء والاستئناف والمطووعة ومقتضيات الجوار اللغوي لقيام الحال المشاهدة ودلائل الافعال الناقصة في النسخ النحوي والحروف المشبهة بالفعل في الربط بين كلامين تقتضيها المحاوره اللغوية بين طرفيها ، وذلك لاعتماده على الامثلة المصنوعة تطبيقيا للقواعد المعيارية ولو تدبر اساليب القرآن وطرق نظمه لخرج بمزايا للسان العربي لا تفصح عنها مناهج التقطيع اللغوي "فالقرآن اذن يجب ان يكون فوق كل الاعتبارات لانه النص القرآني العربي الصحيح الذي جاءنا ممثلا للعربية واساليبها الاصيله ، وكان ينبغي ان يكون هو نحو العربية ، ولكننا نرى ان للعربية نحواً يخالف القرآن في كثير من وجوه التأليف ، وأن للعربية قواعد لم تؤخذ نصوص القرآن واسلوب التأليف فيه اساسا لها ، وكان حقا على النحاة الا يكون هناك خلاف بين نحو القرآن ونحو العربية ، بل يجب أن يستند نحو العربية الى نحو القرآن ، وان تستمد قواعد النحاة قوتها وسلامتها من نحو القرآن وعبقريه نظمه ، لو كانوا فعلوا ذلك لافادوا كثيرا ، ولما اضطرو الى التمثل في التأويل والتقدير ليقفوا بين قواعدهم الموضوعه واساليب القرآنية^٢ ، وذلك لتشاغلهم بالصناعة للكسب وليس للكشف عن المزايا القرآنية في النظم ، مع انهم مطالبون بتدبره والاعتبار به ، كما قال تعالى : { أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا - محمد ٢٤ } و { فَأَعْبَرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ - الحشر ٢ } ، فإن الكلام المبين سلطانا على العقول والنفوس باعتبار قوة بيانه وافصاحه عن المراد ، لان "الحقيقة تتكيف مع الصيغ التعبيرية فالذي يحسن صياغة الكلام يمكنه ان يغير المعتقدات والمشاعر ومختلف الظواهر الطبيعية"^٣ ، كما أن الذي يحسن رد الكلام الى ما اقتضاه والنظر في دواعيه والغرض منه يزداد ثقة وتمسكا بقيمة الاعتبار بالصيغة ، لانها اساس البناء اللغوي وليه ومشكل معانيه لتداخل اصولها في فروعها لاشتراكها فيها وتقارب معانيها وتشعبها فلا بد من قرائن ودلائل تصاحبها لابعاد الاحتمالات وصرفها بالدليل الى المراد ، كما يرد المتشابه الى المحكم ، لان "المتشابه مثل المشكل ، لانه اشكل أي دخل في شكل غيره وشاكله .. وقيل : ما يحتمل وجوها والمحكم ما يحتمل وجها واحدا .. لان المعاني اذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها كالاشجار اذا تقارب بعضها من بعض تداخلت امثالها واشتبهت أي على من لم يمعن النظر في البحث عن منبعث كل فن منها"^٤ ، وكذلك الاعتبار بالصيغة يقتضي البحث عن اصولها لرد الفروع اليها ، الكشف عن اجمالها لاستنباط المراد منها ، فقد قال تعالى : { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ - آل عمران } ، أي ((احكمت عبارتها بان حفظت من الاجمال والاحتمال (هن ام الكتاب) أصله يرد اليها غيرها (واخر متشابهات) محتملات لا يتضح مقصودها لاجمال أو مخالفة ظاهر إلا بالفحص والنظر ليظهر فيها فضل العلماء ويزداد حرصهم على ان يجتهدوا في تدبرها وتحصيل العلوم المتوقف عليها استنباط المراد بها فينالوا بها وباتعاب القرائن في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين المحكمات معالي الدرجات"^٥ ، وهي نعمة عظيمة لكل معتبر غير متعن في طلب الحق { وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ - الروم ٧ } فان العلم بظاهر واحد من جملة الظواهر لا يغني عن الحق شيئا واللغة بانظمتها المتنوعة تكون لسانا واحدا يعبر عن ارادة وفعل فردي ظاهره رموز صوتية وباطنه مدلولاته والصيغ الصرفية في ظاهرها تحتمل وجوها مختلفة لتدخلها في بعضها واشتراكها في اصولها وصرفها الى الوجه المقصود منها يقتضي الدليل لرفع الاحتمال والاجمال واحكام التأويل برد ما اشتبه بظاهر بنائه منها الى اصوله المحكمة لبيان ما علق بها من دوال على ارادة وفعل المنشئ للوصول الى الغرض المطلوب فاعتبار الاصول العامة في الفروع الخاصة يكشف المشكل من الظواهر اللغوية ، لان "اللغة وان توقفت ، محتملة ففيها ما يدل ظاهره على امر واحد ، وان جاز صرفه الى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة"^٦ ، لانه لا تغاير بين الاصول اللغوية العامة في الاشتقاق والتصريف المنقولة والدراية الفردية المعقولة باعتبارها موجهة للقدرات

^١ نحو المعاني : ٨٤ - ٨٥ .

^٢ قضايا نحوية : ٥٦ - ٥٧ .

^٣ تأملات في اللغو واللغة : ٧٩ .

^٤ البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٦٩ - ٧٠ .

^٥ انوار التنزيل : ٢ / ٧ .

^٦ البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٧٧ .

الفردية في الابداع والابتكار وباعتبار الدلالة الخاصة في النظم ، لانه فردي وان كانت اصوله عامة ، و"أما محض الركون الى أحاد اللغويين تعبدًا بكلامهم وتقليدًا لرائهم فذاك مما لا مساغ له ، فان الاغلب او الغالب مما يستندون اليه في اقوالهم ما هو الا الاعتماد على ما يحصلونه بحسب افهامهم وتتبعهم لموارد الاستعمال مع الخلط للحقيقة بالمجاز وعدم التثبت بالقرآن ومزايا الاستعمال ، الا ترى كم يشهد بعضهم على بعض بالخطأ والوهم" ^٥ ، وذلك لاستحالة تطابق منطقيين في الاستعمال اللغوي وذلك بخلاف القواعد العامة لاختلاف التنعيم والضغط او النبر وان كان الظاهر متشابهًا بدليل اشتراك الصيغة الواحدة بمعان مختلفة في الاستعمال تبعًا لاختلاف المراد بحسب اختلاف المعبر ، لذلك كان القرآن وحده كافيًا لاثبات وحدانية الله تعالى : {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} - العنكبوت ٥١ { وهو الحق ، فإنه "آية مغنية عن سائر الايات ان كانوا طالبين للحق غير متعنتين ، هذا القرآن الذي تدوم تلاوته عليهم في كل مكان وزمان فلا يزال معهم اية ثابتة لا تزول ولا تضمحل ، كما تزول كل اية بعد كونها في مكان دون مكان ، ان في مثل هذه الاية الموجودة في كل مكان وزمان الى اخر الدهر (لرحمة) لنعمة عظيمة لا تشكر وتذكروا {لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} الأنعام ٩٩ " ، ومن تمام النعمة اعتبار المحكم الذي لا إجمال فيه ورد المتشابه اليه باعتبار مخالفته للظاهر لاجماله واشتراكه لبيان المراد منه بجعل مجموع آياته بمنزلة اية واحدة ، لان الاصل واحد لذلك قال تعالى {هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ - آل عمران ٧} ولم يقل امهات بحسب القياس ، فان الاعتبار للاصل لوضوح معناه فيستدل به على كشف المشكل في المجل لا اشتراكه ، لان التعبير فهم خاص لجهة الحدث بدلالة الصيغ عليه وزوائد ما يلحق بها مما يعد من تمامها ، لذلك فان اعتبار الصيغة يقتضي مراعاة ما يأتي :

١. البناء الصرفي المجرد عن اصل الحث عرفًا ثم يجري تقييده بما يبني عليه بحسب المراد .
٢. الحرف الزائد على الاصل (ف،ع،ل) يعبر عن دلالة تقييده بقيد زائد على القيد النحوي لوصف الفاعل او المفعول بدليل التعدية والمطاوعة وذلك بالمجازة والاقتصار ، لان الفعل باعتبار حقيقته وصف للفاعل او المفعول .
٣. الاشتقاق والتصريف لايجاد الحدث وتوجيهه وليس لاستيفاء الابعاد الزمنية بدليل ابتعاد الادوات والظروف الخاصة بالزمن عن التصريف والاشتقاق .
٤. علامة اعراب المضارع دعامة لغوية لتحقيق المعاني المختلفة وليست دعامة زمنية .
٥. نواسخ الابتداء دوال مطابقة مدخولها لكلام سابق تقريرًا وتحقيقًا للنسبة ، لان (كان) اصل لكل فعل صادر و (إن) لتحقيق نسبته او مقاربتها ، بدليل الربط والتعليل .
٦. الغرض من الصيغة الإنشاء عن حدث ما ، ولما كانت الاحداث مختلفة وان تقاربت فكان لكل حدث ما يناسبه من الامثلة ، بدليل ما يصاحبها من أدوات مقيدة لها ، فلا تكون صيغة أصلاً لاخرى لاستغنائها بالتصريف للاحاطة بمواكبة الحدث في جهاته المختلفة .
٧. جمود بعض الصيغ دليل خروجها عن الإنشاء الى الوصف الثابت مدحا او ذما او انبهارا بغرابة الحدث .
٨. صيغ الفعل الثلاث ليست افعالا حقيقية ، وانما هي منبئة عنها سواء أكانت مقطوعة أم مستمرة أم مأمورا بها ، بدليل التعبير عن ارادة الفعل بلفظ الفعل اما الافعال الحقيقية المنجزة فعلا فهي المصادر بدليل مجيئها مؤكدة لافعالها ومعمولة لها ومضافة الى الفاعل او المفعول وتردها بين الوصفية والاسمية ، بدليل مجيئها بمعنى الفاعل والمفعول واشتراكها باسما الزمان والمكان .
٩. الاستغناء بالمصدر عن الفعل والخبر والوصف والحال في أحوال الاعراب الثلاث للمبالغة في الحدث والحث عليه ، والاستئناف به ردا على سؤال مقدر ، يدل على سعة التصرف بالصيغة الصرفية ، كما يدل على أن الاصل اللغوي هو المعول عليه في الابنية ، باعتبار انشاء الفروع منه وبيان ما زاده المنشئ تبعا لحاجته للوصول الى مراده بدقة .
١٠. تفصل الصيغة الصرفية بين الثبوت والحدوث والاسمية والوصفية والفعلية والحرفية باعتبار العدول والنقل وبدلائل الاعراب والبناء والاضافة والتنوين والتعريف والتكثير والاطلاق والتقييد والتجرد والزيادة لتناسب الوجود الذاتي في جميع صوره الظاهرة والباطنة ، فهي منطلق كل معنى واساسه بدليل النسبة والاسناد ، لانها وجدت للانباء والاعلام حقيقة او مجازا .

^١ مجمع البيان في تفسير القرآن : ١ / ٣٣ .

^٢ الكشاف : ٣ / ٢٠٩ .

١١. يحكم بالصيغة على الذات باعتبار الاصل ، وما زيد عليه لاستخراج جهة الاصل ، ولا يحكم بالاصل دونها فيكون الاخبار عاما ، وان تقيد بالنسبة او الاسناد ، لان الزوائد تخصص جهة القصد ، وتبين مراد المتكلم منها ، فقد قيل إن الفعل "موضوع حتى اذا ضمته الى اسم عقل منه ومن الاسم ان الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم"١.

١٢. إن الاعتبار بالاصل وحده لا يفي بالغرض المطلوب من الصيغة ، بدليل الاصول المرفوضة ، والتي لم ترد في نثر او نظم فلم تستعمل اصلا الا تطبيقا لمنهاج التقطيع اللغوي للاستغناء عنها باستعمال الفروع و"الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين : احدهما ما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع ، والاخر ما لا تمكن مراجعته ، لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله"٢ ، وانما اعتبرت الاصول الصرفية والنحوية للكشف عما انصرفت الفروع اليه ، او عما خرج عن بابيه في الاستعمال لمعنى المطاوعة في المبني للمعلوم او للمجهول لبيان الاسراع في الاستجابة حبا او كرها ، كما "تقول : تناول يتناول ، فتح الياء ولا تكون مضمومة ، كما كانت يناول ، لان المعنى للمطاوعة معنى انفعل وافتعل .. وما جاء (فَعْلٌ) منه على غير فَعْلُهُ وذلك نحو : جُنَّ وسلَّ وزكَمَ ووُرِدَ ، وعلى ذلك قالوا : مجنون ومسلول ومزكوم ومحموم ومورود ، وانما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُهُ وسلَّلْتُهُ وان لم يستعمل في الكلام ، كما ان يدع على ودَعَتْ ويدَرُّ على ودَرَّتْ وان لم يستعملا ، استغني عن جَنَنْتُ ونحوها بأفعلت فاذا قالوا : جُنَّ وسلَّ ، فأنما يقولون جُعِلَ فيه الجنون والسلَّ كما قالوا : حُزن وفُسل ورُذِل ، واذا قالوا : جُنِنْتُ فكأنهم قالوا : جعل فيك جنون ، كما أنه إذا قال : اقبرته ، فإنما يقول : وهبت له قبرا وجعلت له قبرا ، وكذلك احزنته واحببته فاذا قلت : محزون ومحبوب جاء على غير احببت"٣.

١٣. ان الاصل في الجواب ان يأتي مطابقا للسؤال ، وقد يفهم السؤال من خلال الجواب ، فيترك السؤال للاستغناء عنه بالجواب ، كما يستغني بالسؤال عن الجواب للتبكيك والتقدير ، وقد يزداد في الجواب تطوعا للتخصيص ، وذلك في "جواب من سألك ، فقال لك : أي شيء عندك ؟ زيد او عمرو او محمد الكريم او علي العاقل ، فانما جوابه الذي لا يقتضي السؤال غيره ان يجيبه بنكرة في غاية شياع مثلها ، فيقول : جسم ، الا ترى انه قد يجوز ان يكون في قوله : أي شيء عندك ، انما اراد ان يستفصلك بين ان يكون عندك علم او قراءة او وجود او شجاعة ، وان يكون عندك جسم ما ، فاذا قلت : جسم ، فقد فصلت بين أمرين قد كان يجوز ان يريد منك فصلك بينهما ، الا أن جسما ، وإن كان قد فصل بين المعنيين ، فإنه مبالغ في ابهامه فان تطوعت زيادة على هذا قلت : حيوان ، وذلك ان حيوانا اخص من جسم ، كما أن جسما اخص من شيء ، فان تطوع شيئا اخر قال في جواب أي شيء عندك ؟ انسان ، لانه اخص من حيوان ، ألا تراك تقول : كل انسان حيوان ، وليس كل حيوان انسانا ، كما تقول : كل انسان جسم وليس كل جسم انسانا ، فان تطوع بشيء اخر قال : رجل فان زاد في التطوع شيئا اخر قال : رجل عاقل او نحو ذلك ، فان تطوع شيئا اخر قال : زيد او عمرو او نحو ذلك ، فهذا كله تطوع بما لا يوجبه سؤال هذا السائل"٤ ، فالتطوع توجيه المجيب للمجاب الى الجهة المخصصة للاصل فاعتبار الاصل في المطابقة يبين زيادة المجيب يعرف به مساهمة التطوع في الايضاح بحسب مقدرة المتلقي وفطنته في الكشف عما يقصده السائل وادراك مراده ، فيجعله مستانفا ومجيبا لمتابعة الحوار اللغوي اعتبارا بالاصل .

١٤. اعتبار الاصل يوجب الحكم بفائدة الزائد في توجيهه ليكون دليلا على حصول أمر يختص بالمنشئ ، وعليه يجري نظمة وبه يستدل المتلقي على المراد ، لان الزائد بخلاف غير الزائد ففي قولهم بحسبك ان تفعل وكفى بالله "ان لم تقض بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهها تصرفه اليه وتاويلا تتأوله عليه البتة ، فلا بد لك من أن تقول : إن الاصل حسبك ان تفعل وكفى الله وذلك أن الباء إذا كانت غير مزيدة كانت

١ دلائل الاعجاز : ٤١٨ .

٢ الخصائص : ٢ / ٣٤٧ .

٣ كتاب سيبويه : ٤ / ٦٦ - ٦٧ .

٤ الخصائص : ٢ / ٢٦٥ .

لتعددية الفعل الى الاسم وليس في بحسبك ان تفعل فعل تعديه بالباء الى حسبك ومن أين يتصور أن يتعدى الى المبتدأ فعل والمبتدأ هو المعرى من العوامل اللفظية ، وهكذا الامر في كفى او اقوى ، وذلك ان الاسم الداخل عليه الباء في نحو كفى يزيد فاعل كفى ومحال ان تعدي الفعل الى الفاعل بالباء او غير الباء ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لاجابة معه الى متوسط وموصل ومعد " ، وليس معنى ذلك ان دخول الباء لم يحدث شيئا في توجيه الكلام ، بل من جهة المعنى ، لان "كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام اعادة الجملة مرة اخرى" ^٥ ، كما أنه يغير النظم وينقله الى اسلوب اخر ، فان قولهم : كفى بالله ليس خبرا " فاذا كانت الالفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء اوجبت القسم له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له ، واكثر ذلك ان يكون ما حدث له زائدا فيه لا منتقصا منه ، الا ترى ان كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد الا أن اقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير ، وذلك انه امر عرض للاخراج عن الواحد والزيادة في العدة ، فكان اقوى من التحقير ، لانه مبق للواحد على افراده ولذلك لم يعتد التحقير سببا مانعا من الصرف ، كما اعتد التكسير مانعا منه ، الاتراك تصرف دريهما ودينينيرا ولا تصرف دراهم ولادنانيير" ^٦ ، فالزائد عارض لفظي يدل على أمر حادث تمكيننا لامر سابق وتحقيقا او تغييرا للمراد مع الايجاز والاختصار وفي ذلك توليد للمعاني وتوسيع لها للاحاطة بالمراد بدقة .

١٥. اختصت الحروف العشرة (سألتونيها) بالزيادة ، وان كانت من غير حروف المعاني المنفصلة ، لمشابتها الاصل في المد الصوتي الزائد على صفات غيرها من الاصوات ، لان "اصل المد وأقواه ، وأعلاه وأنعمه وأنداه وانما هو للالف ، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها" ^٧ ، لذلك أعلت قلبا لأمن اللبس وللفضل بين الثقيل والخفيف ، فجعل "اصل أمسي أمسي ، وأن أصل رمى رقي وأصل دعا دعو ودل ذلك أيضا على أن أصل عصا عصو وأصل قطأ وقنأ وحصى وفتى : قطو ، وقنو ، وحصى ، وفتي ، فهذا ونحوه ما استدل اهل التصريف على أصول الاشياء المغيرة ، كما استدلوا بقوله عز اسمه : {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ - المجادلة ١٩} على أن أصل استقام : استقوم واصل استباع استبيع ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما اقدموا على القضاء بأصول هذه الاشياء ، ولما جاز ادعاؤهم اياها" ^٨ ، وانما جاز ذلك للتدليل على أن التشابه في الصفة لتقارب المخارج قد سوغ ذلك ، بدليل الوقف عليها بالهاء ، للمشابهة في الخفة "لان الالف خفية ، فارادوا البيان ، وقد استعملوا في شيء من هذا الالف في الوقف ، كما استعملوا الهاء ، لأن الهاء اقرب المخارج الى الالف وهي شبيهة بها" ^٩ ، وكذلك الغنة والهمس ، لان الوقف مبين للاصول ، لان الاصل الوصل والوقف عارض ، بدليل الاستغناء عن الهاء في الوصل ، لان "استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر" ^{١٠} فقد اقتضت السعة اللغوية الاحاطة بعوارض الاشياء والاحتياط من اللبس بتكثير الفروع لقلة الاصول فاجازوا الكسر لالتقاء الساكنين وتحريك الساكن والمجزوم و" لو لم يبقوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك" ^{١١} باجراء النظائر مجرى بعضها ، كما أجروها مجرى اضدادها للمناسبة والاشعار ، فان الوقف يشعر بالاصل ، كما أن الامالة تشعر بالاصل في اقسامها الثلاثة و "ذلك اذا كانت الالف الممالة منقلبة عن ياء او عن واو مكسورة (الثاني) الاشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع من ظهور كسرة او ياء حسبما تقتضيه التصاريح دون الاصل ، كما في غزا وطاب (الثالث) الاشعار بالشبه المشعر

^١ أسرار البلاغة : ٣٨٩ .

^٢ البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٧١ .

^٣ الخصائص : ٣ / ٢٦٨ .

^٤ الخصائص : ٣ / ١٢٧ .

^٥ سر صناعة الاعراب : ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

^٦ كتاب سيبويه : ٤ / ١٦٢ - ١٦٥ .

^٧ الخصائص : ١ / ٣٩٦ .

^٨ كتاب سيبويه : ٤ / ٢١٤ .

بالاصل وذلك كامالة الف التانيث والملحق بها والمشبّه ايضا"١٠، إن الامالة انكسار لامتداد صوت الفتحة نحو الكسرة ومد الفتح ضعيف لسكونه فتغلبه الكسرة المجاورة ، بدليل سكون الالف الدائم وسبق الفتحة له وملازمتها اياه و"الساكن اذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه ، الحركة اذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلتته "١١، فصارت الفتحة بالمد الفا وكذلك الضمة والكسرة ، والواو والياء يقبلان الحركة بخلاف الالف ، فتقاربا من بعضهما ، فكانا اصلا للالف ، بدليل تحركهما وانفتاح قبلهما فقليل : "إن أصل قام قَوْمَ فابدلت الواو ألفا وكذلك باع اصله بيع ثم ابدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو – لعمري – كذلك إلا انك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن اسكنته استنفالا لحركته فصار الى قَوْمَ وبَيَّعَ ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما ، الان فارقا بذلك باب ثوب وشيخ ، لان هذين ساكنا العينين ولم يسكنا عن حركة ، ولو رمت قلب الواو والياء من نحو قَوْمَ وبَيَّعَ وهما متحركان لاحتما بحركتيهما فعزتا فلم تنقلبا"١٢، فلما كانت الحركة اصلا للمدات الثلاث تعاقبت المواضع وكانت الالف ملازمة للمد فالتجئ اليها ، لانها اصل كل مد "فلما اجتمعت ثلاثة اشياء متجانسة وهي الفتحة والواو او الياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة اشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء الى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الالف وسوغها ايضا انفتاح ما قبلها ، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع"١٣، فكان المد باطالة الصوت جامعا لاحرف العلة بغيرها مما شابهها في الامتداد كحروف الغنة والهمس والنبر في الهمزة ، بدليل ابدالها وتسهيلها وثقل اجتماع همزتين في كلمة واحدة ، وكذلك التاء بدليل الاطباق وابدالها من السين و" من ذلك ست ، اصلها سدس ، فلما كثرت في الكلام ابدلوا السين تاء كقولهم الناء في الناس ونحوه فصارت سدت فلما تقارب الحرفان في مخرجيهما ابدلت الدال تاء وادغمت في التاء فصارت ست"١٤، لان "التاء حرف مهموس يستعمل في الكلام على ثلاثة اضرب : اصلا وبدلا وزائدا"١٥.

١٦. يعتبر الاصل المستغنى عنه في الاستعمال لبيان غلبة الصوت الاقوى بالمجاورة ، كما يعتبر المتحرك بجوار الساكن ، وذلك باعتبار السابق منهما ، بدليل بناء المطاوع (افتعل) فان تاءه يستغنى عنها بالطاء او الدال ، لان الاطباق والجهر اقوى من الهمس في حين تظهر في بناء المطاوعة الاخر (تَفَعَّل) لتقدمها وللدلالة على السرعة في الاستجابة لذلك قيل : "ومما لا يراجع من الاصول (باب افتعل) اذا كانت فاؤه صاددا او ضادا او طاءً او ظاءً ، فان تاءه تبدل طاء ، نحو اضطرب واضطرب واطرد واطظم ، وكذلك ان كانت فاؤه دالا او ذالا او زايا ، فان تاءه تبدل دالا وذلك نحو قولك ادلج وادكر وازدان ، فلا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم"١٦، لان الابدال مقارنة صوتية فلا قدرة للمهموس على المجهور فلا يدغم الدال في التاء ، لان الدال مجهور والتاء مهموس ، لذلك "زيدت في اوائل الافعال الماضية للمطاوعة ، كقولك كسرتك فتكسر وقطعته فتقطع ودحرجته فتدحرج ومن زياداتها في اوائل الافعال الماضية ، قولهم : تغافل وتعاقل وتجاهل"١٧، فادغمت باعتبار تأخرها وظهرت باعتبار تقدمها .

١٧. اعتبار الاصل في منع صرف الوصف (أفعل) ، يدل على غلبة معنى الفعلية ، لان التثنية دليل الانفصال لمعاقبته الاضافة وهي دليل الاسمية ، وانما منع (افعل) لمضارعه وزن الفعل ، كما منعت صيغة منتهى الجموع لمضارعتها التصغير في الوزن لا اعتبار معنى الجمع دون الواحد ، وهو الاصل في الجمع ، لانه يصرف اذا ضارع الواحد ، باعتبار صيغته في الجمع ، فاعتبر فيه معنى الجمع مع الصيغة ، لانه لم

١ النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٥ .

٢ سر صناعة الاعراب : ١ / ٩٠ - ٩١ .

٣ الخصائص : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

٤ سر صناعة الاعراب : ١ / ٢٥ .

٥ الخصائص : ٢ / ٤٧٢ .

٦ سر صناعة الاعراب : ١ / ١٦١ .

٧ الخصائص : ٢ / ٣٤٩ .

٨ سر صناعة الاعراب : ١ / ١٧٦ .

يمنع غيرها من صيغ الجموع ، فمنع من الصرف باعتبارين وليس باعتبار واحد ، لان الاصل في الاسماء الصرف والاعراب ومنعه يخرجها الى معنى اخر ، اذ لا نظير لصيغته في الاحاد فاعتبرت في منعه ، كما اعتبر جمعه ، لان الجمع المانع من الصرف هو "كل جمع يكون ثلثه الفا وبعدها حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كدواب ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح ، فكل ما كان من هذا النوع فانه لا ينصرف نكرة ولا معرفة ، قال الله تعالى : { فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ - الحج ٣٦ } وقال تعالى { لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ - الحج ٤٠ } وقال تعالى { يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ - سبأ ١٣ } فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثلثه حرف لين وبعد الثالث مكسور ، كما انه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم اول الاسم المصغر وفتح اول هذا الجمع ، وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعا لا نظير له في الاحاد فصار بعدم النظر كانه جمع مرتين وذلك ان كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التفسير والصرف كحكم نظيره فكلاب منصرف في النكرة والمعرفة ، لان نظيره في الواحد كتاب"0 ، فاستغنى هذا الجمع بالصيغة دون غيرها من العلل لعدم النظر ، ولان الجمع يعيد الكلمات الى اصولها كالتصغير وليس بالصيغة لاختلاف الضبط و " انما لم يمنع غير هذه الصيغة من صيغ الجموع لامرين : احدهما : انه لا يتفق اجتماعها مع علة اخرى ، لانها مع العدل لا تكون ، اذ العدل صيغ محصورة ليس فيها جمع أخر وهو مستقل بعلتين غيره ، وهما العدل والصفة ، ولا يستقيم مع الوصفية ، لان المعتبر في الوصفية الوصف المفرد لا الجمع من حيث كان المفرد هو الاصل ، فلم يعتبر سواه ، ولا يجامع التانيث ، لان شرطه العلمية ، وان كان الفا كان مستغنيا عن علة اخرى ، ولا يجامع العلمية لما بينهما من المنافاة ، لانك اذا سميت به فقد خرج عن كونه جمعا وصار بهذا الاعتبار كالاسماء المفردة ، فان قيل فلم لم يعتبر معه بعد التسمية ، كما اعتبر في مساجد بعد التسمية به ، فالجواب أن الجمع في مساجد متأكد بما تقرر في بابه فلا يلزم من اعتبار جمع متأكد في الاصل بعد خروجه بالنقل اعتبار جمع غير متأكد ولتأكيدده قام مقام علتين فظهر الفرق"0 ، فاعتبرت صيغة منتهى الجمع في المنع كما اعتبرت في (أفعل) بفارق عدم النظر في الاولى والاشتراك في الثانية لاختصاصها بالوصف والالوان فنقلت الى العلمية مدحا او ذما لغلبة الفعلية عليها ، ولم تمنع صيغة الماضي لغلبة معنى الثبوت ، لانقطاعها ، فصارعت الاسماء بالمعنى ، بدليل صرف ما جاء من الاسماء على مثاله وذلك لغلبة معنى الحدوث والتجدد في المضارع فصيغته تمنع مع العلمية ، واما "الفعل الماضي فلا اعتبار به ، لان وزنه شبيه باوزان الاسماء ، فلذلك انصرف الا ترى ان ضَرْبَ بوزن حَبْلِ وظَرْفَ بوزن عَضُدٍ وعِلْمَ بوزن كَتَفٍ وقرمط بوزن جَعْفَرٍ الا ما سمي بوزن الفعل الذي لما لم يسم فاعله ، فانه لا ينصرف في الغالب مثل ضَرْبٍ وضُورب احترازا من المعتل الثلاثي والمضاعف ، فانهما ينصرفان ، لان لهما في الاسماء مثالا وذلك نحو ، قيل ، وبيع ومُرٌّ وسُرٌّ مثلهما فيل وديكٌ وُبُرٌّ وكُرٌّ"0 ، فمن صرف غلب معنى الفعلية في الصيغة ومن منع غلب معنى الاسمية للدلالة الجامعة ، لظهور معنى الوصفية في التسمية او عدم ظهورها ، كما جمع (افعل) جمع سلامة وجمع تكسير "فاذا سمي بصفة رجل نحو احمد واسعد صار اسما جامدا وجمع جمع الاسماء نحو احامد واساعد ويجمع ايضا جمع السلامة نحو قولك احمدون واسعدون واحمدين واسعدين ، لانه بالتسمية زال معنى الوصف عنه ولم يبق يفيد من المعنى ما كان يفيد قبل التسمية الا ترى أنك تسمي بالاسم الشيء وضده وتسمي حسنا من ليس بالحسن واذا زال عنه معنى الوصف جمع جمع الاسماء الجامدة نحو ارانب وافاكل .. وعلى ذلك ادخلوا الالف واللام على الحارث والعباس لمكان معنى الوصفية ثم قال الاحاوص تغليباً لجانب العلمية ، كما يغلب العلمية من يقول : حارث وعباس فجمعه جمع الاسماء نحو افكل وافكال وارنب وارانب"0 ،

^١ شرح المفصل : ١ / ٦٣ .

^٢ الامالي النحوية : ٣ / ٦٣ - ٦٤ .

^٣ كشف المشكل في النحو : ٢ / ٣٣ .

^٤ مشرر المفصل : ٥ / ٦٤ .

وذلك لان جمع التصحيح يدل على الحدوث بخلاف جمع التكسير ، فانه يدل على الثبوت لغلبة الاسمية عليه ، فكان ابلغ في الوصف وان جمع التصحيح يجري مجرى المضارع ، بدليل مشابهته للامثلة الخمسة في الزيادة ، وعمله عمل الفعل ، لذلك سمي بالفعل الدائم بدلالة تنوينه ، والمضارع اختص بنون التوكيد للمشابهة ، و "انما اختصت هذه النون بالفعل المضارع ، لانها مشبهة بالتنوين فخصوها به لكونه الاصل في الاعراب وليس للماضي أصل فيه ، فلم يناسب دخولها فيه ، ودخلت في الامر اجراء له مجراه قبل حذف حرف المضارعة فأجري على أصله ، وان خرج عن الاعراب على المذهب الصحيح وإنما خصوه بالمستقبل لاستغناء الحال غالبا عن التوكيد لوضوح أمره بخلاف الغائب في الغالب فانه غير متضح وكان أحوج منه الى التاكيد" ١٠ .

١٨. اعتبار الصيغة الفعلية زائدة بمعنى دخولها كخروجها او اعتبارها ناقصة بمعنى افتقارها الى صيغة وصفية تكملها ، لانها لا تشكل جملة يحسن الوقوف عليها تغليبا لمعنى الحرفية عليها ، بدليل عدم اكتفائها بمرفوعها او معمولها بموجب نظرية العامل التي جعلت الصيغة الفعلية اقوى العوامل حتى غلبت اللفظ على المعنى فعولت على العوامل اللفظية لظهور اثرها لفظا او تقديرا ، بدليل المحل الاعرابي للموضع او الموقع وهو يضم المفرد وما ناب عنه او قام مقامه ، لقيامها على تقطيع اوصال الكلام المعبر عن الارادة وما تتطلبه من الردود المناسبة لها ، وهو ما تنبئ به الصيغة الصرفية بمعزل عن عناية المنشئ واهتمامه ومراعاة مقتضى الحوار اللغوي ، فجاء عامل الابتداء مقطوعا عما يوصله بصيغة الطلب في كلام سابق عليه ، كما جعلت الصيغة الموضوعية لاقرار صفة الذات وملازمتها لها على حال ثابت أو متغيرة او تكون عاقبة الذات وصيرورتها ناقصة عن الصيغ الاخرى العارضة عليها ، لانها تامة بمرفوعاتها وتبنى للمجهول وللتفضيل وذلك بخلاف الناقصة وان تصرفت كغيرها من الصيغ فعولت معاملة الحروف الداخلة على الجمل فجاء "دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ، لانها افعال وحق الافعال كلها ان تنسب معانيها الى المفردات ، لا الى الجمل فان ذلك للحروف ، نحو : هل وليت وما في قولك : هل جاء زيد ؟ وليته عندنا ، وما احد افضل منك ، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الافعال مجرى الحروف ، فنسبوا معانيها الى الجمل ، وذلك كان واخواتها فانهم ادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها الى مضمونها ، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيها بالمفعول سواء تقدم او تأخر نحو : كان زيدا قائما ، وكان سيذا عمر" ١١ فقد جعل الفعل في نسبته كالحرف مع ان الحرف من تمام صيغته ، بدليل التعلق والتضمين ، فاختلطت الجواب بالطلب ولم تظهر دلالة الصيغة الحقيقية ، اخذا بما يقتضيه القياس لا ما تقتضيه اللغة في استعمالاتها فجعلوها افعال عبارة عن الحرف ، فقيل : "واما كان واخواتها فهي افعال العبارة واللفظ ، لانه تدخلها علامات الافعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف صرف الافعال ، نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن ، وليست افعالا حقيقية ، لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان واخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من اسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم امس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائما غدا ، فثبت بما قلناه انها ليست افعالا حقيقية اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وانما هي مشبهة بالافعال لفظا ، واذا كانت افعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها او الافعال ومنصوب كالمفعول ويؤيد عندك ان مرفوعها ليس بفاعل وان منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة ان الفعل والمفعول قد يتغايران ، نحو ضرب زيد عمرا فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون الا المنصوب في المعنى نحو كان زيدا قائما فالقائم ليس غير زيد" ١٢ .

١ الامالي النحوية : ٣ / ٦٦ .

٢ شرح الفيه ابن مالك ، لابن الناظم : ١٢٨ .

٣ شرح المفصل : ٢ / ٩٦ .

وهذا القول فيه نظر من وجوه :

الاول : ان الصيغة موضوع لاثبات الحدث وليست ظرفا له ، لانها للانباء عن وجود شيء على صفة ما وليست بمنزلة امس او غد لانهما لا يدلان الا على الوقت .

الثاني : لا علاقة للفعل باسماء الزمان الا من حيث الظرفية ، لان الفعل دليل الارادة والاستجابة وليس دليلا على الزمان ، لان الظرف مفهوم عقلا لاستلزام كل فعل له ، فالصيغة دليل الانباء عن حركة ظاهرة او باطنة والظرف دليل وعائها بدليل ملازمته لمعنى (في) ولا يلزم ذلك الفعل لسعته .

الثالث : ان عدم بناء صيغة الناقص للمجهول او للتفضيل يدل على أنها موضوعة لايجاد شيء على صفة ، وليست موضوعة للدلالة على الزمن ، بدليل ملازمة الوصف الذي هو خبرها لها .

الرابع : تدل صيغة (كان) على أصل كل فعل ، لانها للوجود العام غير المقيد ، بدليل المبالغة في نفي أي فعل يتم بنفي (كان) فاذا نفي الوجود الذاتي كان نفيه نفيا لأصل ، كل فعل صادر منه بدليل قوله تعالى : (ما كان الله ليضيع - و{ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ - آل عمران ١٧٩ } و { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ - آل عمران ١٧٩ } و { وَمَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا - آل عمران ٦٧ } و { وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - آل عمران ٦٧ } و { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ - آل عمران ١٤٥ } .

الخامس : ان (كان) فعل حقيقي وليست عبارة لفظية عنه ، بدليل استغنائها عن الوصف وتجردها عنه ، فهي للاثبات كغيرها من الافعال ، وليست عبارة عما مضى من الزمان ، لاختصاصها بالذات والشأن والخلق ، بدليل قوله : انا أعرفه مذ كان - أي مذ خلق ، ومن اقسام كان الناقصة ايضا ان يكون فيها ضمير الشأن والقصة وتفرقتها من اثني عشر وجها ، لان اسمها لا يكون الا مضمر غير ظاهر ، ولا يراجع الى مذكور ولا يقصد به شيء بعينه ولا يؤكد به ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ، ولا يستعمل الا في التفضيم ، ولا يخبر عنه الا بجملة ، ولا يكون في الجملة ضمير ولا يتقدم على كان "و" وتضمنها لضمير الشأن دليل على أنها ليست مسلوقة الحدث و لعل الوجهين الآخرين اللذين لم يتم بهما العدد هما اضمارها مع ضميرها بعد (إن) و (لو) الشرطيتين وبعد (لن) و "من ذلك قول العرب : من لد شوالا فألى اتلاتها ، نصب ، لانه اراد زمانا والشول لا يكون زمانا ولا مكانا"و" ، أي من لدن كانت شولا ، وقد فهم معنى الزمان من (لن) لملازمته الاضافة الى ما بعده من زمان او مكان وليس من كان المضمرة ، لذلك قيل : " ومذهب سيبويه واكثر البصريين : أنها إنما سميت ناقصة ، لانها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان ، وهو باطل ، لان هذه الافعال مستوية في الدلالة على الزمان وبينها فرق في المعنى ، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان ، لان الافتراق لا يكون بما به الاتفاق ، وذلك المعنى هو الحدث ، لانه لا مدلول للفعل غير الزمان الا الحدث "و" بل هو منبئ به وإلا فما مدلول المصدر ؟

وانما سميت ناقصة ، لمشابهتها الحروف المصدرية والاسماء الموصولة ، فانها نواقص لافتقارها الى صلة تبينها لابهامها ، بدليل ملازمتهما الجمل ، كما أنها تضمير بكثرة في الكلام وهي مرادة بدلائل الاخبار عنها ، وبقاء معمولها وكذلك افتقارها الى ما يوصلها بكلام سابق عليها ، لوقوعها جوابا لملازمتهما اثبات الذات على صفة ما ، فهي جواب تحقيق الصفة للذات المسؤول عنها او المطلوب بيان صفتها ، مدحا او ذما ، فهي في حقيقتها مشابهة لـ (إن) في الاجابة عن النسبة وتوكيدها للذات فـ (إن) تحقق النسبة الى الذات ، بدليل عملها فيها و (كان) تحقق المنسوب ، بدليل عملها فيه وكلاهما يطلب الصلة بما بعده وما قبله ، بدليل الربط بهما بين كلامين مختلفين طلبا وخبرا وكذلك اخبارهما عن ضمير الشأن والقصة ، والتعليل بهما ومتابعة كثير من الافعال لهما و "ذلك مثل عاد ورجع وأض واتي وجاء واشباهها كقول الله عز وجل : { يَأْتِ بِصِيرًا - يوسف ٩٣ } . ومنها طفق يفعل واخذ يكتب وأنشا يقول وجعل يقول "و" ، كما نقول : كان يفعل وكان يكتب وكان يقول فنسب اليها بخلاف جميع الافعال : فقيل كنتي لكثرة استعمالها في جواب كيف كنت ؟ وما كنت ؟ واين كنت ؟ لان "النسبة ايقاع التعلق بين الشئيين "و" ، لذلك "تجد للمعنى الواحد اسماء كثيرة فتبحث عن اصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى الى معنى صاحبه"و" ، فان اعتبار الاصل يوصل الى كشف العلاقات المعنوية بين الصيغ الفعلية وما ناب عنها من حروف المعاني ، بدليل قيام الحروف مقامها في اشباه الجمل لتعلق الحرف بالصيغة ، وتضمن الصيغة الفعلية معان

^١ لسان العرب : مادة (كون) .

^٢ كتاب سيبويه : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

^٣ شرح الفية ابن مالك لابن النازم : ١٣٧ .

^٤ لسان العرب : مادة (كون) .

^٥ التعريفات : ١٣٢ .

^٦ الخصائص : ١١٣ / ٢ .

متضادة بتغيير ماتتعدى به والتعدية او المجاوزة اعتبار ، لانه مظهر حقائق الاشياء بالعبارة ، فلا تخرج صيغة عن بابها ولا حرف عن بابها الا لغرض ، فاعتبار الاصل يبين فائدة الفروع ويكشف المراد من استعمالها ، لان الفروع تنزع الى اصل واحد هو الاثبات والتقرير ، بدليل التوكيد والاستفهام والنفي والنهي عنه ، ومعادلة الموزونات من الصيغ بالاصل (ف ، ع ، ل) لانه للاثبات ، ولبيان جهاته في الفروع بحسب الحاجة او سبله بالزيادة عليه ، كما في زيادة الهمزة وتضعيف عينه لتضمنه معنى النفي ، بتغليب معنى الحرفيه عليه بالمشابهة ، كما غلب معنى الحرف في النواقص فجرت مجرى الموصول الحرفي ، فخالفت غيرها من الصيغ لانها لاثبات الشيء على صفة وليس لاثبات الوصف كغيرها من الصيغ ، يدل على ذلك اقترانها بما يقاربها في الاقرار والتثبيت وهو (إن) و (اللام) ووقعها جوابا للشان ، نحو قوله تعالى : { إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً نُوحٍ ١٠ } { إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً النصر ٣ } { وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً الْجَن ٤ } و { لَكَانَ خَبيراً آل عمران ١١٠ } وتوكيد جوابها ب (قد) لانها جواب المتوقع ، نحو قوله تعالى { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ - المجادلة ١ } { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ - الأحزاب ٢١ } { قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ - آل عمران ١٣ } ، لذلك لم تبين للمجهول ، ولم يفاضل بها ، ولم تكلف بمرفوعها ، ولم يحذف معمولها و "انما امتنع بناء (كان) الناقصة واخواتها لما لم يسم فاعله ، لانها لو بنيت لم يخل إما أن يحذف معمولها جميعا او يثبتا جميعا او احدهما دون الآخر والجميع باطل ، فكان باطلا ، اما اذا حذف جميعا ، فانه فاسد من جهة اخراج (كان) عن معناها الموضوعه له ، لانها موضوعه لاثبات شيء على صفة ، فاذا لم يذكرها جميعا فقد استعملتها في غير ما وضعت له وهو فاسد واما اذا اثبتا جميعا فلا يستقيم ، لانه اخراج لبناء ما لم يسم فاعله عن حقيقته اذ حقيقته ان يحذف المنسوب اليه الفعل ، وهذا لم يحذف ، وأما حذف احدهما فان كان الاول فهو فاسد لوجهين ، احدهما : انه اخراج لكان عن معناها وهو غير مستقيم والثاني : اقامة ما هو في المعنى خبر مقام ما لم يسم فاعله ، وان كان الثاني دون الاول ، فهو فاسد لوجهين : احدهما انه يلزم في بناء ما لم يسم فاعله حذف المنسوب اليه وهذا لم يحذف والثاني : خروج كان من المعنى الموضوعه هي له ، اذ وضعها لاثبات الشيء على صفة ولم تذكر الصفة^١ فهي ليست وصفا كغيرها من الافعال ، بل هي مثبتة لشيء موصوف ، والموصوف معلوم فلا يكون المعلوم مجهولا ، وانما بني الفعل للمجهول للجهل بفاعله فقد استغني عن الوصف بها ، كما استغني عن التفضيل والتعجب بها ، بافعال من غير صيغتها ، لانها اصل كل فعل ، بدليل زيادتها في التعجب ، فلا "يزداد في باب التعجب الا كان وحدها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أم الافعال لا ينفك فعل من معناها^٢ ، لذلك تعلق بها اشباه الجمل ، فقدرت خبرا وصفة وحالا ، لانه لا يستغنى عن معناها في الكلام ، لذلك لم تكف بالزيادة ، كما جاز في غيرها من الافعال ، فقالوا "قلما يقوم زيد ، فكفوا (قل) ب (ما) عن اقتضاءها الفاعل ، وجاز عندهم اخلاء الفعل من الفاعل ، لما دخله من مشابهة حرف النفي^٣ ، في حين اشبهت (كان) في المعنى (إن) لدالته على الاثبات وليس النفي ، بدليل الافعال الملحقه بها ، نحو مازال ومابرح وما انفك ، لان نفي النفي اثبات وكذلك (ليس) فانها تنفي المذكور لتثبت غيره ، بدليل ملازمتها للذات ومجيء (بل) في جوابها متصلا بضمير المنفي ، وعدم تصرفها في غير ذلك ، فقد "يكرر الكلام في المتضادين ويراد اثبات الامر فيها جميعا ، نحو أن يقال : ليس زيد بمقيم ولا طاعن أي يكون تارة كذا وتارة كذا ، وقد يقال ذلك ويراد اثبات حالة بينهما ، نحو ان يقال ليس بأبيض ولا اسود ، وانما يريد اثبات حالة اخرى له^٤ ، فلا بد ان يكون منفيها موجودا وان اختلفت حاله ، لذلك قيل فيها "هي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود^٥ ، وهو الموصوف مدحا او ذما ، لا "الليس : اللزوم والأليس الذي لا يبرح بيته والليس ايضا : الشدة ، ورجل اليس : أي شجاع وأصله لا أيس ، فطرح الهمزة والزقت اللام بالياء ودليل ذلك قول العرب انتني به من حيث ايس وليس وجيء به من ايس وليس ، أي من حيث هو وليس هو^٦ ، فأيس موجود بوصفه المرغوب او المذموب ، فاذا نفي احدهما بقي الخر لتوجه (لا) لاحدهما وذلك لاشتراك الحروف في المعاني تبعا للصيغ بدليل حملهم بعضها على بعض والاصل هو الصيغة وهي اصل للفعل لتحواله بالمبالغة الى وصف ، ثم تفرع منه الاسم لتردد الوصف بين معاني الفعلية والاسمية ، ولما كانت اسماء المعاني فروعا على الصيغ ، جعلت عرفا موضوعه على المعاني الذهنية باعتبار استعمالها ، سواء كان اللفظ فعلا ام وصفا ام حرفا وذلك بخلاف اعتبارها في الاصطلاح لاختصاص المفرد الدال على معنى في نفسه بالاسم ، وما جاء بخلاف ذلك فبسبب المضاربة او المشابهة والتطفل والغلبة ، بدليل شيوع الحمل على اللفظ او المعنى و "من ذلك حملهم الاسم – وهو الاصل – على الفعل

^١ الامالي النحوية : ٤ / ٤١ .

^٢ شرح المفصل : ٧ / ١٥١ .

^٣ الخصائص : ٢ / ١٢٤ .

^٤ معجم مفردات الفاظ القرآن : ٤٦٥ .

^٥ التطور النحوي للغة العربية : ١٦٩ .

^٦ لسان العرب : مادة (ليس) .

– وهو الفرع – في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى أن شبهوه بما وراءه – وهو الحرف – فبنوه نحو امس واين وكيف وكم واذا وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف (ليس) الى أنها الحقت بـ (ما) فيه ، كما الحقت (ما) بها في الفعل في اللغة الحجازية وكذلك قال ايضا في (عسى) انها منعت التصرف لحملهم اياها على لعل ، فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلامحها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها وأنها لم تفتتحت افتعائا ولا هيلت هيلا وأن واضعها عني بها واحسن جوارها وامد بالاصابة والاصالة فيها^١ ، إن الاصابة في معرفة ما زاده المنشئ لتوجيه الاصالة بحسب قدرته في التعبير عن المراد باعتبار ما اختار من الصيغ او ما ناب عنها ومناسبتها للغرض وملاءمتها لاسلوب نظمه وجهته النحوية وادواتها الرابطة لعلاقات اركانه ودلالة زوائد الابنية والتراكيب بلاغيا، وما خرج من صيغه عن بابيه نقلا او عدولا وما خلص من ادواته لمعنى دون غيرها كالعطف والضمير والنداء ، لاشتراك العطف بالمعية والاتباع والضمير بالفصل والتوكيد والشأن والخطاب والنداء بالتنبيه والاختصاص وخروج الاستفهام الى الخبر او التقرير ، لانها تنقل النفي الى الاثبات والاثبات الى النفي ، لانه "ليس شيء يخرج عن بابيه الى غيره الا لامر قد كان وهو على بابيه ملاحظا له وعلى صدد من الهجوم عليه ، وذلك ان المستفهم عن الشيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظاهر عنه ، لكن غرضه في الاستفهام عنه اشياء منها ان يرى المسؤول انه خفي عليه ليسمع جوابه عنه ومنها ان يتعرف حال المسؤول ، هو عارف بما السائل عارف به ، ومنها ان يرى الحاضر غيرهما ، انه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض ، ومنها ان يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى إن خلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقا ، فوضح بذلك عذرا ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لاجلها وبسببها^٢ ، وقد يستغنى بالصيغة ومتعلقاتها عن السؤال فتدل عليه بموجب مطابقة الجواب للسؤال فيكتفي بالجواب عنه بدلائل المطاوعة والاستئناف وضمير الشأن والاشارة ومتعلقات الصيغة والابتداء والوقف والفصل والوصل والخط ، ونحوه ذلك مما يشير الى عدم تداخل كلامين في حكم واحد ، نحو قوله تعالى : { فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ - الشورى ٢٤ } ، فقد ابتدأ بقوله (يمح) كلاما اخر ، بدليل سقوط الواو ، كما في قوله تعالى : { وَيَذْغُ الْإِنْسَانُ بِالْأَشْرِّ - الإسراء ١١ } و { سَنَذْغُ الزَّبَانِيَةَ - العلق ١٨ } ، لان " (يمح) استئناف وليس عطف على الجواب ، لان المعلق على الشرط عدم قبل وجوده ، وهذا صحيح في { يَخْتِمُ عَلَى قَلْبِكَ - الشورى ٢٤ } وليس صحيحا في { يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ - الشورى ٢٤ } ، لان محو الباطل ثابت ، فلذلك اعيد الظاهر ، واما حذف الواو من الخط فلفظ ، واما حذفها في الوقف كقوله تعالى : { يَذْغُ الدَّاعِ - القمر ٦ } و { سَنَذْغُ الزَّبَانِيَةَ - العلق ١٨ } فلووقف^٣ ، بل ان سقوط الواو للدلالة على مطاوعة الصيغة للفعل بدليل توكيده بالسين تحقيقا للرد السريع والقدرة عليه بدليل الاستئناف ، لان المنوي في الكلام في حكم الثابت وقد ثبت بالابتداء استقبال كلام جديد ردا على كلام سابق ، نحو قوله تعالى : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ - الحجر ٩ } فهو "رد لانكارهم واستهزائهم ولذلك اكده من وجوه وقرره بقوله (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ - الحجر ٩) أي من التحريف والزيادة والنقص^٤ ، وكذلك الابتداء بالصيغة للدلالة على الاستئناف لعدم دخولها في حكم ما قبلها ، نحو قوله تعالى : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ - الحجر ١٧ } ، فان " (ابى) استئناف على تقدير قول قائل يقول : هلا سجد ؟ فقبل ابى ذلك واستكبر عنه^٥ ، واما الوقف فانه يفيد ان ما بعده منقطع عما قبله في المعنى لانه لاابتدا معنى اخر ، نحو قوله تعالى : { وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا - الأحزاب ٦٧ } فان "زيادة الالف لاطلاق الصوت وفائدتها الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف^٦ ، وقد اطلق الالف اعتبارا بالاصل وهو الفتح وقد اعتبر الوصل اصلا ، لان الوقف عارض فكان موطن تغيير ، لازالته الحركة ، فنقلب النون والتنوين في حال النصب الفا وتزاد هاء السكت لبيان الحركة في مواضع لزوما في الفعل اذا كان على حرف واحد ، وذلك لاعتبار الحركة حرصا عليها ، "لانها انما دخلت شحا على الحركة لئلا يزيلها الوقف ، فاما الوصل فان الحركة تثبت فيه فلم تكن حاجة الى الهاء ومثله ماليه وحسابيه وثمه وانه وليته وحيله ، لانها حركات متوغلة في البناء^٧ ، ان الحركة لا تثبت على حال واحدة في الوصل بسبب الجوار ، بدليل الامالة والادغام ، اذ يعدل بهما عن الاصل لضرب من التخفيف ، فالاعتبار للنظم ومجرى سياقه ، لذلك قيل : "اعتراض الوقف لا يحفل به ولا يقع العمل عليه وانما المعتبر بحال الوصل ، لان حال الوصل اعلى رتبة من

^١ الخصائص : ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

^٢ الخصائص : ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

^٣ البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٤٩٨ .

^٤ انوار التنزيل : ٣ / ٣٦٢ .

^٥ الكشف : ٢ / ٣٩٠ .

^٦ الكشف : ٣ / ٢٧٥ .

^٧ شرح المفصل : ٩ / ٤٥ .

حال الوقف وذلك ان الكلام انما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة ، وانما تجنى من الجمل ومدارج القول ، فذلك كانت حال الوصل عندهم اشرف واقوم واعدل من حال الوقف "٧" ، وقد يعتبر الوقف في الوصل ، فيعطى فيه حكم الوقف لغرض التأمل فيه واعتباره استبصارا به لادراك خطره لعظم فائدته ، نحو قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَ - الانعام ٩٠) فان " الهاء في (أقته) للوقف تسقط في الدرج ، واستحسن ايثار الوقف لثبات الهاء في المصحف "٨" ، كما " كثر مثل ذلك في النظم ومنه قول الراجز :

لقد خشيت ان ارى جدبا

مثل الحريق وافق القصبا

فاعطى الباء في الوصل بحرف الاطلاق من التضعيف ما كان يعطيها في الوقف عليها "٩" ، فقد اجرى الوصل مجرى الوقف ، لانه موضع الزيادة والاطلاق بخلاف الوصل و" هكذا يكون الامر ابدا كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان "١٠" ، وذلك باعتبار المختلفين في المعنى ، فان مد الحركة ومطل اللين وزيادة الهاء دليل معنى مختلف عن وصلها ، وهو الاصل و " انما مطلّت ومدت هذه الاحرف في الوقف وعند التذکر من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة ، فقلت : ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله وانت مع ذلك متذكر لم توجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا ، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد اتممت كلامك ولم يبنى من بعده مطلوب متوقع لك لكنك لما وقفت ومطلّت الحرف علم بذلك أنك متطاول الى كلام تال للأول منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه وخطه بجملته "١١" ، فاعتبار الاصل للفصل بين المعاني المتداخلة في الظاهر وهي في حقيقتها منفصلة فليس الفصل كالوصل ولا الزائد كالاصل ولكل زائد معنى مختلف عن غيره من الزوائد ، كما أن الزائد نفسه تختلف دلالاته بحسب مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية ، بدليل اختلاف الصفات الصوتية وان تقاربت مخارجها وظهور بعضها على بعض في الامالة والإدغام والقلب والابدال ، وكذلك اختلاف الزوائد الصرفية بعضها عن بعض ، بدليل اختلاف معاني الابنية المزیدة عن المجردة واختلاف معاني الزائد للبناء الواحد وهكذا الزوائد النحوية ، فان زيادة الهاء في الوقف بخلاف زيادتها للتنبيه في الاستئناف واسماء الاشارة واسماء الافعال ، بدليل زيادة اللام وهي "أبعد حروف الزيادة شبيها بحروف المد واللين ولذلك قلت زيادتها وهي تزداد في ذلك ٠٠ وانما زیدت اللام في اسماء الاشارة لتدل على بعد المشار اليه فهي نقيضة (ها) التي للتنبيه ولذلك لاتجتمعان فلا يقال هاهنا ، لان (ها) تدل على القرب واللام تدل على بعد المشار اليه فبينهما تناف وتضاد وكسرت هذه اللام لثلاث تنبس بلام الملك لو قلت ذاك "١٢" ، والقرب والبعد باعتبار المكان ، بدليل قوله تعالى { مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا - آل عمران ١٥٤ } اي في هذه المعركة وباعتبار الوصف الجامع للذوات كالحق ، نحو قوله تعالى { هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ - آل عمران ٦٦ } فان " (ها) حرف تنبيه نبهوا به على حالهم التي غفلوا عنها و(أنتم) مبتدأ و (هؤلاء) خبره و(حاججتم) جملة اخرى مبينة للاولى أي أنتم هؤلاء الحمقى وبيان حماقتكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم مما وجدتموه في التوراة والانجيل عنادا أوتدعون وروده فيه فلم تجادلون فيما لاعلم لكم به ولا ذكر له في كتابكم من دين ابراهيم "١٣" ، ونحوه قوله تعالى : { هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ - آل عمران ١١٩ } أي ((أنتم أولاء الخاطئون في موالة منافقي أهل الكتاب وقوله (تحبون ولا يحبونكم) بيان لخطئهم في موالاتهم حيث يبذلون محبتهم لأهل البغضاء "١٤" ، واللام الدالة على البعيد اقتضت نون التوكيد لتخليصها من معنى عدم بلوغ وتحقيق حصول معنى الصيغة الدالة على التوقع ، بدليل عدم دخولها على الماضي لتحققه والمقصود طلب حصوله ، فلا تؤكد الا الصيغة التي فيها معنى الطلب ، نحو قوله تعالى : { وَتَآلَّهُ لِأَكِيدَنَّ أَصْنَآمَكُمْ - الأنبياء ٥٧ } ، و " هذه النون تقع هنا لازمة لو قلت والله ليقوم زيد لم يجز ، وانما لزمته ههنا لئلا يتوهم ان هذه اللام التي تقع في خبر (إن) لغير قسم فأرادوا ازالة اللبس بادخال النون وتلخيصه للاستقبال ، اذ لو قلت : ان زيدا ليقوم جاز ان يكون للحال

١ الخصائص : ٢ / ٣٣١ .

٢ الكشف : ٢ / ٣٤ .

٣ شرح الفية ابن مالك ، لابن النازم : ٨١٣ .

٤ تحاية الامجاز في دراية الاعجاز : ٧٤ .

٥ الخصائص : ٣ / ١٢٨ .

٦ شرح المفصل : ١٠ / ٦ - ٧ .

٧ انوار التنزيل : ٢ / ٤٩ .

٨ الكشف : ١ / ٤٥٩ .

والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه ، فاذا قلت : ان زيدا ليقوم كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير "١ ، وقد استغني عن خبر المبتدأ المشعر بالقسم اعتبارا بالاصل ، لملازمة اللام لنون التوكيد في القسم لتحقيق معنى الطلب في الصيغة و "مما يجيزه القياس – غير انه لم يرد به الاستعمال – خبرا (العمر ، والايمان) من قولهم : لعمرك لا قوم ، ولايمان الله لانطلق ، فهذان مبتدآن محذوف الخبرين ، وأصلهما – لو خرج خبراهما – لعمرك ما اقسام به لا قوم ، ولايمان الله ما احلف به لانطلق ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر "٢ ، كما دل على أصل جملة القسم ، إذ لا بد أن يكون لها أصل يرجع اليه ، كما أخرج استحوذ مصححا ليستدل به على أصول المعتلات أمثاله ، وكذلك الاصول المرفوضة في الاستعمال ، فإنها دلائل على ما تأتي به الفروع من معان تختص بغرض مستعملها وتدل على مراده ولا فكيف يتم الوصول الى الفصل بالمراد ما لم تراجع الاصول في مستويات اللغة كافة ، وهي قليلة لعموم قواعدها ، وهي تمثل أصولها النظرية ، أما فروعها فلا تكاد تحصى ، ولا يمكن حصرها لارتباطها بقدرات مستعملها ، وهي لا تضبط ، بدليل قوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُكِ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤَفَّكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ – الذاريات ٧) ، و "لعل النكته في هذا القسم تشبيه أقوالهم في اختلافها وتنافي أغراضها بطرائق السماء في تباعدها واختلاف غاياتها "٣ ، وذلك باعتبار طريقة التناول والاجادة فيها ، لأن " المحبوك في اللغة ما أجيد عمله وكل ما تراه من الطرائق في الماء وفي الرمل إذا أصابته الريح فهو حبك وواحدها حباك مثل مثال ومثل وتكون واحدها أيضا حبيكة مثل طريقة وطرق "٤ ، وقد اعتبر الانسان لسانا لأصالة اللغة فيه ، فهي ظاهره وباطنه ، فقل " يسألونك باللسان عن اللسان ، قل : الانسان لسان ، والكلمات يبدعها الانسان فتخلق بدورها مبدعها "٥ ، فإن " كل فرد يدخل في اللغة جزء من التجديد خاصا به ، فليس من الباطل إذن أن يقال بانه يوجد من اللغات بقدر ما يوجد من الافراد ، ولكن ليس من الباطل أيضا أن يقال بأنه لا توجد الا لغة انسانية ، لغة واحدة في اساسها في جميع الاقطار والاصقاع ، وهذه هي الفكرة التي تعرب عنها محاولات علم اللغة العام "٦ ، للفصل بين اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية عامة تلزم المتكلم بمراعاتها ، وبين اللسان باعتباره معبرا عن حالة خاصة ، لان "جميع الكلام معان ينشئها الانسان في نفسه ويصرفها في فكرة ، ويناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها ، مقاصد واغراض "٧ ، لذلك فإن "المنهج الصالح لابد أن يعترف بطبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة في عمومها ، ولا بد لها والحالة هذه أن تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية بالملاحظة والاستقراء ثم التقعيد ، فينظر الباحث الى اللغة باعتبارها منظمة رمزية و لكل رمز منها طابعه ووظيفته الخاصة ... وينظر الباحث الى اللغة باعتبارها سلكا اجتماعيا يجري في نماذج معينة من الأداء ، وإن المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف ، وينظر الباحث الى اللغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية ، بل باعتبارها اهم مجرى للسلوك الانساني بوصفها وعاء للتجارب في كل مجتمع من المجتمعات ، وعلى الرغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية فإن الباحث يأخذ عن الفرد المتكلم ذلك بان هذا الشخص المتكلم يمثل نموذجا من نماذج هذه المنظمة ذات الاجهزة او بعبارة اخرى يعتبر ممثلا للهجة التي يتكلمها من لهجات هذه اللغة ، بل إن طريقته الخاصة في الكلام تعتبر بمفردها احدى لهجات هذه اللغة المدروسة وعلى الباحث بعد ذلك ان يرعى هذه الاعتبارات بكل دقة "٨ ، وذلك لغرض الفهم والافهام لارتباطهما باعتبار فطنة المنشئ وادراك المتلقي لما يطرح عليه ومحاولة اقناعه ليعتبر فيعمل به طوعا لا كرها فإن "الاعتبار ينبغي ان يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له والواجب أن ينظر الى حال المعاني معه لا مع السامع "٩ ، بل الواجب أن يكون النظر باعتبار الحاليين معا ، إذ لا قيمة للأول بدون اعتبار الثاني ، لأنه الطرف المعبر بالقصد ، لان الغرض من الاعتبارات جميعا أن تجعله معتبرا وفاعلا للمطلوب منه والا فما جدوى الحوار غير المثمر والتقاويل الذي لا يغير فكرا ولا شعورا يعد لغوا لا فائدة منه ، لذلك يحاول المنشئ أن يكون مؤثرا ومغيرا ومبدعا وموصلا بأبلغ طريقة لاعتبار متلقيه بحسب مقتضى حاله ودواعي الانشاء ، لذلك فإن الباحث يأخذ أولا بالاصول اللغوية ليصل الى دلالة التصرف الذاتي لها في الاستعمال فيدرك مزايا المحاوراة والجوار اللغوي بدلائل الترتيب في النظم والاستغناء

١ شرح المفص : ٣٩ / ٩ .

٢ الخصائص : ٣٩٣ / ١ .

٣ انوار التنزيل : ٢٣٥ / ٥ .

٤ معاني القرآن وعرابه : ٥٢ / ٥ .

٥ تأملات في اللغو واللغة : ٩ .

٦ اللغة ، لفندريس : ٢٩٦ .

٧ دلائل الاعجاز : ٤٠٦ .

٨ اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥ – ١٦ .

٩ دلائل المعجاز : ٣٢٠ .

والاستئناف ومناسبة ذلك للمراد بدليل الرتبة والحذف والوصل والفصل ونحو ذلك مما يقتضيه التقاؤل ، نحو قوله تعالى : { وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ - ق ٢٣ } ثم قال { قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَيْتُهُ - ق ٢٧ } ، فقد وصلت الاولى بالواو وفصلت الثانية والثالثة ، لان الاولى جمعت بما قبلها في الحصول فجاء تعليقه جوابا مستأنفا في الثانية والثالثة و "انما استؤنفت كما تستأنف الجمل الواقعة في حكاية التقاؤل فانه جواب لمحذوف دل عليه (ربنا ما اطعيت) كان الكافر قال هو اطعاني ف (قال قرينه ربنا ما اطعيت) بخلاف الاولى فإنها واجبة العطف على ما قبلها للدلالة على الجمع بين مفهوميهما في الحصول ، اعني مجيء كل نفس مع الملكين و (قال) أي الله تعالى (لا تختصوا لدي) أي في موقف الحساب فانه لا فائدة فيه ، وهو استئناف مثل الاول "٥) ، للاستغناء بالجواب عن تقدير قول قائل ، فماذا قال الله تعالى ، فقيل : قال (لا تختصموا) ، لان الفائدة بالاستجابة ، والاعتبار به وموقف الحساب لا فائدة فيه لهم ، لانهم استجابوا للشيطان ، كما قال تعالى { وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي - إبراهيم ٢٢ } ولم يعتبروا بالحق اعراضا عنه واستكبارا عن قبوله واعتقاده ، كما قال تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ البقرة ٦ } ، { حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً البقرة ٧ } ، لان اسماعهم "تمجّه وتنبو عن الاصغاء اليه وتعاف استماعه كأنها مستوثق منها بالختم وأبصارهم ، لانها لا تجتلي آيات الله المعروضة ودلائله المنصوبه ، كما تجتليها أعين المعتبرين المستبصرين "٥) ، فعصيت عليهم لضلالهم { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ - الحج ٤٦ } ، { وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا - الإسراء ٧٢ } ، { وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى - طه } ، وذلك "لان مجامع همته ومطامح نظره تكون الى أعراض الدنيا متهاككا على ازديادها خائفا على انتقاصها بخلاف المؤمن الطالب للاخرة "٥) ، ونحوه قوله تعالى : { وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا - الإسراء ٩٧ } ، لان الايات جاءت "واضحة مستنيرة فلم تنتظر اليها بعين المعتبر ولم تتبصر وتركتها وعميت عنها ، فكذلك اليوم نتركك على عماك ولا نزيل غطاءه عن عينيك "٥) ، فإن الاصل إدراك الحواس للاشياء المرئية أو المسموعة ثم اتسع فيها لمواضع الاعتقاد والرأي والمذهب فاستعملت في غاياتها ونتائجها وما يجنى من ثمارها ، او تنقل الى نظائرها او نقائضها ، وقد يستغنى عن أصولها الاولى في الاستعمال بدلائل فروعها مع زيادة مخصصة لجهاتها بحسب المراد ، لان التخصيص تقييد للجهة ، وذلك بحصول زيادة لفظية كالزوائد الصرفية او النحوية ، وقد يكون بالعدل أو النقل أو التطفل أو المبالغة ، كما اعتبر عدم الاصغاء والاعراض والكبر عمى ، لظهور ذلك في الانصراف عن الحق وفي القول ، لان القول اتسع فيه فاستعمل للاعتقاد ، كما استعمل اللسان للغة ، فاما "القول فاصلة أنه كل لفظ مذل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا ، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه ، والناقص ما كان بضد ذلك ... فكل كلام قول وليس كل قول كلاما ، هذا أصله ، ثم يتسع فيه ، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء وذلك نحو قولك فلان يقول بقول أبي حنيفة ويذهب الى قول مالك ونحو ذلك اي يعتقد ما كانا يريانه ويقولان به ، لا أنه يحكي لفظهما عينه من غير لشيء من حروفه "٥) ، وأما حصول الزيادة في المعنى ، فيكون بالنظم والترتيب للوصول بالمعنى المراد الى غايته القصوى بعلاقة المشابهة ، نحو "ان تقصد تشبيه الرجل بالاسد فنقول : زيد كالاسد ، ثم تزيد هذا المعنى بعينه ، فنقول : كأن زيدا الاسد ، فتفيد تشبيهه أيضا بالاسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الاول وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الاسد ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي وإذا كان هذا كذلك فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما توخى في نظم اللفظ وترتيبه حيث قدم الكاف الى صدر الكلام وركبت مع (إن) "٥) ، فإن المعاني تتولد وتتسع بتغيير النظم سواء أكان صرفيا أم نحويا ، بدليل القلب المكاني في الصرف أو بالزيادة اللفظية فيهما لغرض التخصيص ، فكان اعتبار الاصل يقتضي الاخذ بالقواعد الصرفية والنحوية لبيان فوائد الزيادة ، كما يكشف وجودة السبك وحسن التأليف ودلالة النظم والحكم عليه ، ويظهر كذلك مساويء من لم يلتزم بأصوله فيستعمل بعض ادواته في غير ما وضعت له أصلا ، كما وصفت اقوالهم بفساد النظم وسوء التأليف ، لانه "لم يكن ذلك الا لخطئهم في التقديم والتأخير والحذف والاضمار واقدامهم على ما لا يمكن تصحيحه بالاصول النحوية الا بحيل دقيقة ، واذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب ان يكون العمل

١ انوار التنزيل : ٥ / ٢٢٩ .

٢ الكشف : ١ / ١٥٦ .

٣ انوار التنزيل : ٤ / ٧٥ .

٤ الكشف : ٢ / ٥٥٨ .

٥ الخصائص : ١ / ١٧ - ١٨ .

٦ دلائل الاعجاز : ١٩٩ .

بقوانينه معتبرا في صحة النظم ، وذلك هو المطلوب"١) ، وذلك لبيان المقصود من الخروج عن الأصل بعلّة جامعة بينهما ، كما في الاستعارة والكناية والمبالغة بالصيغة الصرفية والخروج بالأعلام عن التعريف بنفسها الى الوصف والاضافة والجمع ، و "من ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله اياه ، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصفة ما كان في أصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته"٢) ، والاستغناء اعتبار بالأصل ، لأنه في أصل وضعه معرفة ثم نقل بالوصف والاضافة خوف اللبس لكثرة المسمين بالعلم ، وكذلك الاستغناء بجزء من الكلام وحذف ما يلزمه لإتمام معناه بدلائل التركيب ، فالأصل ذكر المبتدأ لبناء الكلام عليه إخبارا عنه ، وقد يحذف لزيادة الفائدة و "من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الاول ويستأنفون كلاما آخر ، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الامر بخبر من غير مبتدأ"٣) ، ويكثر ذلك في المصادر المرفوعة إذا تصدرت الجمل لتضمنها معنى الاسمية والفعلية ، ولخلوصها للحدث ، نحو قوله تعالى : (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ - الاحقاف ٣٥) ، اي "هذا الذي وعظمت به أو هذه السورة بلاغ ، أي كفاية أو تبليغ من الرسول عليه الصلاة والسلام ويؤيده أنه قرئ (بلغ) وقيل (بلاغ) مبتدأ خبره (لهم) و (ما) بينهما اعتراض ، أي لهم وقت يبلغون اليه كأنهم إذا بلغوه ورأوا ما فيه استقصروا مدة عمرهم وقرئ بالنصب ، أي بلغوا بلاغا"٤) ، وكذلك قوله تعالى : (طاعة وقول معروف - محمد (ص) ٢١) "إن شئت كان على : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وإن شئت كان على : امرنا طاعة وقول معروف"٥) ، وقد استدل بالقول وتصريفاته على الاستغناء به عن كلام مقدر ، ليكون مدخوله جوابا لسؤال متصور ، فقد قال الزمخشري في قوله تعالى : (قيل ادخل الجنة قال ياليت قومي يعلمون - يس -) ، "فان قلت : كيف مخرج هذا القول في علم البيان ؟ قلت مخرجه مخرج الاستئناف ، لان هذا من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه كأن قائلًا قال : كيف كان لقاء ربه بعد ذلك التصلب في نصرة دينه والتسخي لوجهه بروحه ؟ فقبل : { قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ - يس ٢٦ } ، ولم يقل : قيل له لانصباب الغرض الى المقول وعظمه لا الى المقول له مع كونه معلوما ، وكذلك { قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ - يس ٢٦ } مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد من قوله عند ذلك الفوز العظيم ، وانما تمنى علم قومه بحاله ليكون علمهم بها سببا لاكتساب مثلها لانفسهم بالتوبة عن الكفر والدخول في الايمان والعمل الصالح المفضيين بأهلها الى الجنة"٦) ، وانما قدر سؤال باعتبار الاصل ، لان القول لا يستغني به لا فتقاره الى غيره ، بدليل اطلاقه على الاعتقاد ، وذلك لان "الاعتقاد لا يفهم الا بغيره وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه الا بغيره ، وليس كذلك الكلام ، لانه وضع على الاستقلال والاستغناء عما سواه"٧) ، فاستعمل (قال) للجواب ، لانه دليل العبارة عن الرأي والاعتقاد والظن بدليل حكايته لمقولات الغائبين ، لان "الفعل موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة ، والعقل قد قضى وبث الحكم بأن لاحظ في هذا التأثير لغير القادر ، وما يقوله أهل النظر من أن من لم يعلم الحادث موجودا من جهة القادر عليه ، فهو لم يعلمه فعلا لا يخالف هذه الجملة ، بل لا يصح حق صحته الا مع اعتبارها"٨) ، وكذلك ما أشبهه من حروف المعاني في الاثبات والتوكيد ، كما أن نفيه والنهي عنه يتم بما اختص منها به ، كما سلبت الهمزة المزيدة معنى صيغة (أفعل) تارة واخرى اثبتته ، وجعلت المفعول فاعلا في صيغ المطاوعة لقيامها مقام حروف التعدية ، وكذلك مجيء (إن) مثبتة للنسبة ومقررة للوصف ، كما جاءت (كان) أصلا لكل فعل ومثبتة لمعناه ، بدليل ملازمتها للوصف ، لذلك جاء التعريض ملازما لإنما اعتبارا بالأصل ، لانهما للاثبات والنفي ، فاذا "تاملت وجدتها أقوى ما يكون اذا كان لا يراد بالكلام الذي بعدها نفس معناه ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو أنا نعلم أنه ليس الغرض من قوله تعالى { إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ - الرعد ١٩ } ان يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يذم الكفار ، ويقال لهم أنهم من فرط العناد في حكم من ليس بذي عقل ، وكذلك قوله تعالى { إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا - النازعات ٤٥ } وقوله { إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ - الأنبياء ٤٩ } والتقدير إن من لم تكن له هذه الخشية ، فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فالإنذار معه كلا إنذار والعجب ان هذا التعريض ذكرت لا يحصل من دون (إنما) ، فلو قلت : يتذكر أولو الالباب لم يحصل هذا

١ تحاية اليجاز في دراية الاعجاز : ١٤٢ .

٢ الخصائص : ٣ / ٢٧٠ .

٣ دلائل الاعجاز : ١١٣ .

٤ انوار التنزيل : ٥ / ١٨٧ .

٥ الخصائص : ٢ / ٣٦٢ .

٦ الكشف : ٣ / ٣١٩ .

٧ لسان العرب : مادة (قول) .

٨ اسرار البلاغة : ٣٤٨ .

الغرض والسبب فيه أن هذا التعريض إنما وقع ، لان من شأن (إنما) أن يضمن الكلام معنى النفي من بعد الاثبات والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل وإذا أسقط من الكلام فليل يتذكر اولو الابواب كان مجرد وصف لاولي الابواب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفي التذكير عنهم ليس منهم ومحال أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه " ، وذلك لان (إن) وضعت اصلا لاثبات أمر معلوم للمخاطب من حيث الظاهر فتاتي (ما) لتخصيصه بجهة معينة ، نحو قوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - البقرة ١١ } فقد "دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادعوا لانفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمرا ظاهرا معلوما ، ولذلك أكد الامر في تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه وبين (إن) الذي هو للتأكيد ، فقيل { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ - البقرة ١٢ } " ، فجعل ظنهم بالاصلاح خاصا بالافساد لا غير ، مع أنهم لا يشعرون بذلك ، فقد صور لهم الوهم لما ران على قلوبهم فتحكم الضلال فيها فرأوا الحق باطلا والباطل حقا و "إنما قالوا ذلك ، لانهم تصوروا الفساد بصورة الاصلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال الله تعالى { أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا - فاطر ٨ } ، { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ - البقرة ١٢ } رد لما ادعوه أبلغ رد للاستئناف به وتصديره بحرفي التأكيد (ألا) المنبهة على تحقيق ما بعدها ، فان همزة الاستفهام التي للانكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقا ، ونظيره { ليس ذلك بقادر - القيامة ٤٠ } ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بما يلتقي به القسم ، واختها (أما) التي هي من طلائع القسم وإن المقررة للنسبة وتعريف الخبر وتوسيط الفصل لرد ما في قولهم { إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - البقرة ١١ } من التعريض للمؤمنين والاستدراك بـ (لا يشعرون) " ، وفي ذلك دليل على أن أصل الإدراك الحقيقي للحق هو القلب ، فإذا سلم من الاوهام والضلالات نفذ الحق اليه ، فاطمأن اليه ونصحت به جميع المدركات ، وإن مرض بها تعطلت جميع الحواس عن إدراك نور اليقين بالحق ، فالاعتبار مرتبط به ، ودليل على نقائه وسلامته من الشوائب .

((النتائج))

- ١- الاعتبار بيان مطاوعة الانظمة الصرفية والنحوية والبلاغية بالدليل المشاهد للحال المتجاوز عنها الى اخرى ، وذلك بالنظر الى الاصول من خلال ما تفرع عنها ، لارتباطهما بعلاقات موصلة الى المراد .
- ٢- الاعتبار اللغوية تكشف معاني الاصول في فروعها ، سواء أكانت الاصول مستعملة أم متصورة أم مستغنى عنها ، وذلك ببيان ما انحرف عن أصله بالعدول عنه أو بالنقل أو بالنظير أو النقيض ، أو بالترتيب والنظم أو ما زاد عليه أو ما نقص منه .
- ٣- الزوائد الصرفية والنحوية دلالات الانصراف في الاستعمال عن الاصول العامة الى التخصيص الدال على بيان حال المعنى ، لأنه يُعبر بها عن مراده من عبارته ، وهي مقياس اعتباره بحال غيره .
- ٤- الاعتبار مأمور به شرعا بقوله تعالى : { فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ - الحشر ٢ } وعرفا بالاعتبارات اللغوية المتعارف عليها اجتماعيا وسلوكيا ، وعقلا بالاستفادة من احوال الآخرين .
- ٥- الاعتبار بالاصول يقتضي الاحاطة بمستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية ، لانها تكمل بعضها لايضاح المقصود بدليل التغليب والاستغناء والاستئناف وانتقال الدلالة وتراكبها مجازا واشعارا واستعارة وكناية وتلميحاً وتعريضاً .
- ٦- الاعتبار ليس قياس يتبع ، بل بيان المقيس من خلال استحضار المقيس عليه ، لاطهار الفروق الفردية في الاستعمال ، والقياس بأركانه الاربعة يدخل في الاعتبار من جهة القدر المشترك بينهما ، وليس من جميع جهاته ، لان اللغة لا تؤخذ بالقياس ، لان ما يجيزه القياس قد لا يرد به استعمال ، بدليل الاصول المرفوضة والمستغنى عنها في الاستعمال ، فأن ترد في نظم ولا نثر ، فاذا كانت العرب امتنعت من استعمال المقيس ، فانها صاغت نظمها اعتبارا وحكمة ، بدليل الوقوف على الاطلال ومحاوره الديار الدارسة والحيوان والظواهر الطبيعية .
- ٧- اعتبار الجذر اللغوي أصلا ، وليس المصدر أو الفعل ، لان الصياغة تعتبر لمعنى الجذر ، فأن الأصوات المتقطعة لا معنى لها الا بضمها الى بعضها ، والاعتبار يبين معنى الأصل في الفرع ، لذلك فإن الصيغة الصرفية المجردة فرع بزيادة الصياغة على الجذر اللغوي ، وبهذا الاعتبار تعد جميع الصيغ مشتقة ، وليست صيغة أصلا لأخرى ، بدليل الزوائد ، فإن الاصول المتفرقة لا معنى لها الا بالبناء في حين ان لكل زائد معنى مختلفا عن البناء ذاته ، حتى إن الحرف الزائد يوجه البناء نحو جهته ، بدليل سلب معناه بالزائد وصيرورته الى معان مخصصة لعمومه بتعاقب أحرف الزيادة عليه ، وثبوت الاصول في البناء .

^١ تحاية اليجاز في دراية الاعجاز : ١٨٨ .

^٢ دلائل الاعجاز : ٢٧٤ .

^٣ انوار التنزيل : ١ / ١٧٠ - ١٧١ .

٨- الاعتبار بالصيغة ، لانها موجودة للحادث في الكلام ، بدليل تقييده بجهتها ، لملازمتها للنسبة الحقيقية والمجازية ، واقتارها الى السوابق واللاحق ولوقوعها طلبا وجوبا ، وقيام حروف المعاني مقامها ايجازا واختصارا ، بدليل كف عملها بالزائد .

٩- ليس الاشتقاق انتظام صيغتين أو أكثر بمعنى واحد ، بل يعتبر معنى كل صيغة بخلاف الاخرى ، وإن اشتركا في الاصول ، لارتباط الاصول بالزيادة ، ولكل حرف جهة تختلف عن غيرها ، بدليل معنى الزائد نفسه ، فإنه يختلف من صيغة الى اخرى وكل واحد من الاعتبارين يتعين بحسب المقامات وقرائن الاحوال ، وانما الاشتقاق انشاء فرع من أصل ثم يُصَرَّف تفريعا بالزيادة وتغيير الرتب ، فكان التصريف تاليا للاشتقاق ، وليس العكس ، فان التصريف يضم كل مشتق ، ولا يشمل الاشتقاق كل تصريف ، فيعتبر الاشتقاق في ايجاد المعاني الاصلية ، والتصريف فيما تفرع عنها ، فان طلب المعاني الاصلية يتم في فروعها ، ولا يحصل العكس ، لأن الحروف الاصلية حروف بناء والزوائد حروف معان ، ولكنها غير منفصلة عن الابنية الاولى للدلالة على أن معانيها متممة للصيغة بخلاف حروف المعاني المنفصلة ، فانها تنوب عن معناها ، والفرق بينهما أن الصيغة قابلة للتغيير زيادة او نقصا ، اما حرف المعنى ، فانه ملازم لمعناه ، بدليل عدم تصرفه ، والزائد منه مؤكد لمعنى الصيغة التي ناب عنها .

١٠- الاعتبار لا يقتصر على معنى الاتعاض لغرض الزجر تخويفا ، بل يضم كل ما يرقق القلب لينظر ببصيرته الى الخير ، فان نفذ اليه نور الحق تبعته الجوارح والضمير شعورا به فانقادت له طيعة ، وان غطته الضلالة والاهام بأكنتها فلم يعتبر حتى يخمد شعوره بالفضيلة والحق فيأتي بالمنكر بلا رادع من ضمير ، بل يرى السيئ حسنا ، بدليل قوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ - البقرة ١٢ } فقد جاء الرد مناسبا لقولهم باعتبار قلوبهم المريضة حتى إنهم فقدوا الشعور بالافساد متوهمين انهم مصلحون وان غيرهم مفسدون ، فقد عميت قلوبهم فتبعته عيونهم ، { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ الْحَج ٤٦ } ، والاعتبار تبصر وتامل ونظر حاد لاغشاء عليه يمنعه من رؤية الحق ، فيكون عقيدة تبصر القلب بحقائق الامور ، فيصبح فطنا ذكيا ، فيفهم بقوته المدركة بخلاف غير المعبر ، فانه أعمى وان كان بصيرا بجارحته ، كما قال تعالى : { فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ - الأحقاف ٢٦ } .

١١- اعتبار الزنة بخلاف اعتبار الصيغة ، لان الوزن لمعادلة الموزون ، وهو أعم من الصيغة ، لاختصاصها باسماء المعاني ، وهي المشتقات او الصفات ، أما الوزن فيكون لها ولغيرها من أسماء الجموع والاسماء المرتجلة والمصغرة والمنسوبة ، والمعتبر فيه بابيه ودلالته فيه ، وأما المعتبر في الصيغة فشكل بنائها وهيأتها المتغيرة بالزيادة ، لان في الزيادة توجيه للباب بفائدة اخرى لا توجد في الوزن ، بدليل نزول الزيادة ، كما هي في الوزن ، للدلالة على توجيه ما بحسب المراد ، نحو قوله تعالى : { قل انني هاداني ربي الى صراط مستقيم ديننا قيما - الانعام } فان (قيما) ((فيعمل من قام كسيد من ساد وهو أبلغ من المستقيم باعتبار الزنة والمستقيم ابلغ منه باعتبار الصيغة "0 ، لان الصفة المشبهة أبلغ من اسم الفاعل باعتبار ثبوت الوصف واسم الفاعل أدوم من الفعل الاصطلاحي والمصدر أبلغ منها في الوصف لتجرده عن الذات ، بدليل المبالغة فيه خبرا وصفة حالا ، والمزيد من الصيغ أبلغ من المجرد ، فان (المستقيم) ابلغ من (القيم) باعتبار الصيغة لزيادة الدلالة بالطلب فكأنه نفسه يطلب قوامه .

١٢- اعتبار الاصل في النظم قد يكون ملفوظا به في الظاهر ، كما في التغليب ، اذ يغلب الحاضر على المخاطب والمخاطب على الغائب ، اذا اجتمعا ، نحو قوله تعالى : { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ - النمل ٤٧ } وقوله : { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ - النمل ٥٥ } فقد جاء (تفتنون) و (تجاهلون) بالتاء دون الياء على الخطاب تغليبا له على الغياب في (قوم) ، لانه سبق بـ (انتم) والآخر يكون ملحوظا في المعنى ، كما في الاستغناء والاستئناف ، لان الاصل فيهما يظهر في تركه استدلالا بفرعه بعلة المطابقة والمثابفة ، اذ يستغنى عن أحد طرفي الاسناد أو النسبة وهما اصلا التركيب المفيد ، كما يستغنى عن قيد من قيودهما أو قد يستغنى عنهما جميعا بالاضمار ، كما في القسم والشرط ، وكذلك الاستئناف بالجواب دون السؤال تعليلا وتوكيدا ، وذلك لان النظم في تلاحم اجزائه ينتظم بمعنى واحد يكون في حكم كلمة واحدة ، بدليل قوله تعالى : { وَاقْدُرْ سَيِّئَاتِ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ - الصافات ١٧١ } وهي كلمات كثيرة لغرض واحد وهو الدعوة الى الله ، وكذلك قوله تعالى : (مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ .

١٣- الأصل في أسماء المعاني أن تكون قياسية ، لأنها في حقيقتها أفعال مبالغ فيها ، بدليل غلبة التصريف والتذكير عليها ، وتحكم الزوائد والحركات في توجيهها ، فتقطع عن التبعية في الاعراب وتعامل معاملة الاسماء ، كما في الصفات الغالبة ، ويعدل بها من صيغة الى أخرى ، والمعدل عنه هو الاصل ، وكذلك تنقل من بناء الى آخر كبنيت واخنت ، وتقام الصفات مقام المصادر ، كما تقوم المصادر مقام الصفات في المبالغة ، واشتراك صيغ (فاعلة) و(مفعلة) و(فعليل) و(فعلول) و(مفعول) بين الصفات والمصادر والجموع ، ودلالة جمع التصحيح على الحدوث وجمع التكسير على الثبوت لغلبة الاسمية عليه ، ومنع صيغة منتهى الجموع من الصرف لغلبة معنى الفعلية عليها ، وتعاقب التنوين والاضافة على الوصف لتردده بين الفعلية والاسمية ، ونقل الصفات الى العلمية ، وكثرة تصرف العربية بالمصادر في الاستغناء والاستئناف والتوكيد والعمل والاضافة والقيام مقام افعالها خبرا وانشاءً وحقيقة ومجازا ، كل ذلك يؤكد أن الاصل المعتبر في أسماء المعاني هو الجذر اللغوي الذي انشئ منه الفعل الاصطلاحي المجرد ، ثم اتسع فيه بالتصريف فجاء منه المصدر ، بدليل متابعته لفعله في الصحة والاعلال والزيادة ، كما جاء منه اسم المصدر للآلة والتي يستعمل بها الفعل نحو الغسل والغسل والأكل والأكل والطهور والطهور .

١٤- الاصل في الكلام المفيد ، فائدة يحسن السكوت عليها أن يكون شاملا لطرفي الحوار اللغوي وذلك بضم الخبر الى الانشاء ، فيكون الانشاء هو الاصل ، وليس الخبر ، لان الانشاء يتم بالخبر وليس العكس ، لان الكلام استخبار وخبر واستعلام وإعلام واستنباء وانباء ، بدليل مطابقة الجواب للسؤال والاستغناء عن أحدهما ، بدليل ضمير الشأن والقصة وصدارة معاني الانشاء كالاستفهام والتمني والتخصيص والنداء وخروج الاستفهام عن الانشاء الى الخبر والتعجب والتقرير وخروج الطلب الى الخبر وخروج الخبر الى معنى الانشاء ، وخروج النداء الى الاختصاص والندبة والتحسر والندامة ، وتحول الطلب الى الاخبار بسرعة انجازه ، وذلك في صيغ المطاوعة ، بدليل تحويل المفعول الى الفاعل ، لأن أفعال المطاوعة أفعال لازمة وليست متعدية ، وذلك لارتباطهما انشاءً وخبراً ، والمطاوعة تالية للمتعدية ، فكان الاصل هو الانشاء ، بدليل تقدير السؤال في الاستئناف بعلة المطابقة ، فلا يفصل الخبر باحتمال الصدق والكذب ، بل بمطابقته للسؤال المقدر او المقصود ، لانه الاصل في المحاورة والحوار اللغوي .

١٥- اعتبار أصل الوضع في التراكيب اللغوية ما لم يعرض عارض بالزيادة أو الموقع أو المبالغة بترك التصرف للدلالة على أن حكماً من أحكامها قد طرا على الصيغة ، لان أصلها التصرف كفعال المدح والذم والتعجب ، أو ترك الاستغناء بالوضع كالعلم المستغني بوضعه عن كثير من الصفات فاذا وصف أو صغر أو جمع أو اضيف سلب ما كان له في أصل وضعه ، كما سلب الاعراب والتنوين من الاسم لخروجه عن أصل وضعه بالمشابهة نحو أمس واين وكيف وكما وإذا والمنوع من الصرف لغلبة معنى الحرفية والفعلية عليه ، لانهما طارئان عليه ، وكذلك يطرأ معنى الحرفية على الفعلية ، فيتترك تصريحها ، نحو ليس وعسى لحملهما على معنى (ما) و (لعل) تغليباً للمعنى على اللفظ ، كما يغلب المعنى الطارئ على المعنى الوضعي فيعتبر المعنى الوضعي ولا يختزل كالخطاب في ذلك وأنت والفصل بالضمير ، والتعدية بالزائد وإن طراً عليه التوكيد ، والاستفهام بالهمزة وإن طراً عليها التقرير ، لانها للانكار فتحيل المثبت الى منفي وبالعكس ، نحو قوله تعالى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ - المائدة ١٦) و (أَلَمْ يَأْتِ الْكُفْرَ - يونس ٥٩) و (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ - الاعراف ١٧٢) ، او طراً عليها التنبيه او العرض او التحضيض ، نحو قوله تعالى : (اَلَا يَأْسُجُدُوا - النمل ٢٥) بتخفيف (الا) ، كما في قوله تعالى : (اَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ - هود ٥) ، وذلك لان مجاورة (يا) النداء بخلاف مجاورة (إن) فغلب الطلب في الاولى ، والتنبيه في الثانية ، بدليل الامر في (اسجدوا) والاخبار في (يتنون) .

١٦- اعتبار التبعية في الوصف أصلاً للتفريق بين الصفة الحقيقة وغيرها ، وهي التي يستغنى فيها عن الزيادة تأنيثاً وجمعاً ونسباً ، فيستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمجموع ولا تقتقر الى ياء النسب المشددة ، كالمصدر واسم الفاعل ، لان الاسم لا يوصف به إلا في الاستغناء عن مضاف متصور باعتبار الاضافة من خصائص الاسماء ، والغرض من اعتبار الأفراد والتذكير في الوصف بيان معنى العموم والجنس في الموصوف ، وذلك بترك التأنيث والجمع اعتباراً بأول أحواله في الذهن لتقييد الموصوف به للدلالة على انصافه بجنس المعنى للمبالغة في وصفه ، نحو قوله تعالى : (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ - يوسف) فقد وصف بالمصدر وهو جنس الحدث فكأنه تجرد لعين الكذب بجميع جنسه ، ونحو قوله تعالى : (طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً - طه ٧٧) ، بدليل قوله تعالى : (وَاخِرُ يَابِسَاتٍ - يوسف ٤٣) في حين أفرد مع الجمع في قوله تعالى : (وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا - الفرقان ١٨) و (وكنتم قوما بورا - الفتح ١٢) فوصفهم بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً ، فاذا أريد بالوصف الغاية والنهائية فيه أنت أماراً لتأنيث الغاية ، نحو قوله تعالى : (وَيَلْ لَّكُلْ هُمَزَةٌ لَّمْزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَدَهُ - الهمزة ١) وهو الذي بلغ الغاية بكسر أعراض الناس والطعن فيه لاكثراره منه وتعوده عليه ، لان بناء (فَعْلَةٌ) يدل على ذلك لاطلاقه على المذكر ، كما اطلق (فاعل) على المؤنث واختص به للدلالة على النسب ، نحو

قوله تعالى : (وامراتي عاقر – آل عمران ٤٠) ، لان الاصل اقوى لحمل معنى الوصف من الفرع ، لأنه أثبت وأدوم من الفرع لاختصاصه بالزيادة دون الاصل .

١٧- اعتبار الوزن ليعادل به الموزون كاعتبار الجواب ليطابق به السؤال ، لان الاصل في الجواب أن يكون بالصيغة الفعلية أو ما ناب عنها ، لأن السؤال لا يكون الا بذلك ، وقد يزداد في الجواب تبعا لاقتضاء حال اليقين أو الشك أو التردد ونحو ذلك ، فيأتي الجواب دليلا عليها فيكون مرسلا أو مؤكدا أو محققا أو مقررا ، بدليل الاستغناء بأحدهما عن الآخر بأمارات الحروف المؤكدة وما يجري مجراها من النواسخ والاستئناف تعليلًا أو توكيدا بالحرف أو بضمير الشأن والقصة أو بعلامة رفع الظاهر لدلالته على المحدث عنه أو رفع فعله لدلالته على تصوير حركته في أثناء الإخبار عنه ، بدليل عودة الضمير الى مصدره في قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين ييخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون بما بخلوا به يوم القيامة – آل عمران ١٨٠) ، أي البخل بدلالة (ييخلون) عليه ، لان الضمير للفصل ، بمعنى لاتحسبن بخل الباخلين خيرا لهم ، فوقع الفعل موقع مصدره لذلك رفع ، كما يقع المصدر موقع فعله في الاستغناء فينصب ، وليس عامل الرفع معنويا ، لان المعاني لا تنصب ولا ترفع ، وكذلك الابتداء ، وانما رفع بالاستئناف جوابا ، بدليل دخول عوامل الابتداء عليه ، وهي في حقيقتها مؤكدة أو مقررة له ، وإن الاعتبار للوصل وليس للوقف ، لأنه موضع تغيير ، والوصل دليل الاصول المرتبطة بعلاقات الجوار اللغوي ، لان الوصل أولى بالاعتبار من الابتداء والقطع لربط طرفي الحوار اللغوي .

١٨- الاعتبار بالاصل لغرض الإبانة عن أسباب الخروج عنه للوصول الى المقصود من ذلك والمطلوب من العدول والانحراف عنه بيان جهات الكلام شكلا ومضمونا بدلائل لغوية ظاهرة أو مضمرة تعين على تحديد المطلوب وترفع اللبس ، وتبعد الاحتمالات بضوابط التغليب والاستغناء والاستئناف والمجاز والاظهار والاضمار ، فقد يخرج عن الاصل بحكم من أحكامها لقصد اثبات المعنى المراد ترغيبا أو ترهيبا ، وكذلك الزيادة في بنية الكلمة أو في بناء الكلام أو إسقاط أصل منهما بالحذف استغناء بما يقوم مقامه وبديل عليه تحصيلًا للمعنى الكثير بقرائن لفظية أو معنوية ايجازا واختصارا للاكتفاء بدلالة الحال المشاهدة عليه رفعا لشأن متلقيه أو اقتصارا على الصيغة الفعلية دون ذكر ما يتممها من متعلقات للإنباء بتكامل الوصف تفخيما وتعظيما وازدراء وتحقيرا للموصوف به ، لان الاصل في الصيغة الإنباء بالوصف ، والأصل في الابتداء ، الاعلام بالحديث أو الخبر ، وفيما أبقى منهما يكون دليلا على ما ألقى ، والمضمر مستغنى به عن الظاهر ، فاذا تكرر الظاهر دون مضمره فغرض ما ، وكذلك اذا استغنى عن الطلب بجوابه ، وعن الاصل بفرعه لغرض بيان الفائدة من الزيادة أو النقل أو العدول ، لان في المذكور دلالة على المحذوف ، أما من لفظه أو من سياقه وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير عند قيام الدليل ، لأن ما خرج على أصله يكون منبها على أحوال أمثاله ، وان لم تستعمل او كانت متصورة اعتبارا بما خرج على أصله .

١٩- اعتبار الصيغة الصرفية وما ناب عنها او قام مقامها يكشف جهاتها النحوية والبلاغية بما يوجه علاقتي الاسناد والنسبة بعلامات الاعراب وحركات البناء وما تقتضيه من متعلقات ، لانها أساس البناء اللغوي ، وعليها يعول في العبارة ، بدليل تعلق أشباه الجمل ، والمفعولات بها ، لقيام العلاقات النحوية على إتمام المراد من صياغة أبنيتها المجردة والمزيدة وما يلحقها من سوابق ولواحق تدل على ما يستغنى عنه من جهاتها المقيدة لعمومها ، لانها موضوعة أصلا للإنباء بالنسبة الحقيقية أو المجازية أو للإعلام عن صفة الذات الثابتة وذلك فيما يعرف بالجمل الفعلية والاسمية ، لكون الاسم معمولا لها وليس عاملا فيها ، بحسب الاعتبارات المنطقية والفلسفية لنظرية العامل ، لان الثبوت والحدوث بدلالة الصيغة وليس الاسم والفعل ، لان الاسم ثابت على مسماه وليس دليلا على معنى الجملة ، لأنه ركن محمل بمعنى الصيغة في التركيب ، وليس على اساس التقطيع اللغوي ، اذ الاعتبار للوصل وليس للقطع ، لانصهار الكلمات في التراكيب ، ولا اعتبار لمعناها الافرادي الا من حيث وظائفها في النظم المختلفة ، كما أن الزمن ليس من مقومات الصيغة ، لانها ليست ظرفا له ، بدليل تعارض الزمن الصرفي مع الزمن النحوي واعتبارات العقائد والظروف الاجتماعية والتاريخية ، بدليل دلالة الماضي على تحقق الحدث والقطع بوقوعه وثبوته في المستقبل ، بدليل استعماله في الدعاء وفي وصف أحوال القيامة وسن القوانين والتشريعات وتداوله في الامثال والحكم .

٢٠- اعتبار التعبير اللغوي تطبيقا لقواعد عامة ، لا يظهر مزيته ، لانه خاص بفطنة المعبر وقدراته التنظيمية وحسن اختياره لطريقة نظمه ومناسبتها للغرض ، واعتبار الفردية فيه تجعله مفتاحا لفهم السلوك الفردي والجماعي ، لانه بمثابة اللحمه للسداة في النسيج ، بدليل مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ومطابقة الجواب للسؤال والاستغناء عن أجزاء منه باعتبار الحال المشاهدة ومراعاة حال المتلقي في التعبير عن القدر المشترك في المشاعر والافكار لاصابة الغرض منه ، وذلك يستدعي التواصل ، وهو لا يقتصر على علاقات الالفاظ بعضها ببعض ، بل يضم علاقة الظاهر منه بما قبله لاكمال طرفي الحوار اللغوي ، لان العبارة اللغوية تتضمن دلائل

الطلب وجوابه ، وكذلك تشير الى خروج الظاهر الى معنى آخر كاشعار الخبر بالامر وبالعكس والاستفهام بالتعجب والنفي بالنهي ونحو ذلك وفي ذلك دلائل على التعريض والتلميح والاعتراض والتفسير مما تستدعيه المحاور اللغوية لغرض الفهم والافهام في أصناف التعابير المختلف والردود عليها تصحيحا وتوجيها للمحاور ، ودلائل ذلك خروج الاساليب عن معانيها الاصلية والتعريض والتلويح ، نحو قوله تعالى : { قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْئَةِ يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ - الأنبياء ٦٣ } فأثبت الفعل بأسلوب تعريضي لغرض تبييضهم وكذلك التوجيه بحسب فطنة المنشيء ، نحو قوله تعالى حكاية عن اخت موسى (ع) { هَلْ أَذُكُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ - القصص ١٢ } لان الضمير (له) يحتمل معنيين ، فيتوجه به الى موسى أو الى فرعون ، فتحقق المراد بذلك ، بدليل قوله تعالى : { فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا - القصص ١٣ } .

٢١- اصل التعبير بالنواسخ الفعلية والحرفية رفع الوهم والشك ودفع الانكار والتردد ، وذلك باقرار الذات على صفة معينة أو تحقيق النسبة بينهما ، لذلك فإن التعبير بها يكون ردا على من ظن خلاف ما يعرفه المعبر بها ، بدليل ملازمتها للجمل الاسمية ، في حين أن الصفات الفعلية مكمل لموصوفاتها ، فتشكل معها معنى افراديا ، لان الصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة ، كما أن الصفة بخلاف الحال ، لان الصفة أثبت وأدوم لملازمتها للموصوف خلقا أو سجية ، أما الحال فإنها مقيدة بالاخبار عنها ، فهي عبارة المتكلم وليست عبارة صاحب الحال حقيقية ، بدليل اعراب خبر كان حالا ، لان الفعل لا يخبر عنه ، لانه خبر أصلا وجملة الخبر في أصلها جواب لمن استخبر عنه ، والحال في الاصل خبر ، بدليل الاستغناء بها عنه ، كما استغنى بشبه الجملة عن الخبر والصفة والحال ، بالكون العام أو الخاص ، لأن (كان) أصل الوجود للذات الموصوفة فاذا نفيت ، فذلك يعني نفي وجود الذات أصلا ، فخالفت بذلك الافعال العامة لاختصاصها بالاحوال في حين اختصت الافعال بالصفات ، بدليل التعجب والتفضيل فلم تصلح لهما (كان) لدلالاتها على الوجود الذاتي أولا ، بدليل مجيئها بمعنى (صار) و (خلق) مما يدل على أن الذات لا انفكاك من الوصف بها لملازمتها لها ، وذلك يناقض تجريدها من الذات وقصرها على الزمن ، ولعلمهم ربطوها بالزمن لملازمة الوجود الذاتي للمكان والزمان ، ولكن العربية قد خصصت لهما ما يدل عليهما ويشير اليهما بالتحديد وليس (كان) في الاصل وضعت لتكون ظرفا للذات الموصوفة ، بدليل عموم (كان) واطلاقها على الوجود وتقييد اخواتها بما يشير الى وقت بعينه ، أما النواسخ الحرفية ، فهي لاتخرج عن إثبات معنى زائد كغيرها من الحروف ولكنها اختصت بتحقيق نسبة متوهمة أو مظنونة أو مشكوك فيها ، بدليل تصدرها لجواب القسم واقتران خبرها او اسمها باللام المؤكدة ، وملازمتها للجمل الاسمية ، واطراد حذف حرف الجر معها ، لانها وضعت أصلا للربط بين كلامين ، بدليل الرد بها على الزعم البعيد عن الحقيقة ، واقترانها بضمير الشأن والقصة ، ومجيء (كان) في خبرها نحو قوله تعالى : (انه كان توابا - الفتح ٣) وقوله (انه كان غفارا - نوح ١٠) ، كما جاءت بعد الفعل (قال) الدال على الاعتقاد وحكايته لمدخله والرد بما بعده نحو قوله تعالى : (فقالوا انا سمعنا قرأنا عجبا يهدي الى الرشاد فأما به ولن تشرك بربنا احد ، وانه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا ، وانه كان يقول سفينها على الله شططا ، وانا ظننا ان لن نقول الانس والجن على الله كذبا ، وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا - الجن) ، فقد جاءت (إن) توكيدا لحكم (كان) فجرت مجراها في ملازمة الجمل الاسمية ، بدليل تأويل المفتوحة منها بمصدر ، كما سدت المكسورة مسده إخبارا ، فقاربت (كان) شكلا ومضمونا من ناحية سكون الحشو وفتح الاخر ولزوم المبتدأ والخبر ، وانما عملت عكس عملها للدلالة على اختلاف المراد من استعمالها ، فان (كان) لتقرير الوصف ، بدليل عملها فيه ، و (ان) لتقرير النسبة الى المنسوب اليه بدليل عملها فيه ، وتختلف النواسخ عن أحرف الجواب بآثبات النقيض والمردود وتصحيح الموهوم ، مع استحضر الطلب ربطا له بجوابه للتبكيث ، نحو قوله تعالى : (ووافوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا - الاسراء ٣٤) ، اي صاحبه ، كما قيل للموودة في قوله تعالى : (واذا الموودة سئلت باي ذنب قتلت -) والسؤال في حقيقته للناكث والوائد ، فقد خرج عن مطابقة الجواب للطلب ، لأن الأصل فيه أن يكون فعلا مجزوما للاستغناء ب (إن) عن طلب اخر متصور فتكون جوابه ، وهي مع مدخولها سدت مسد جواب الطلب الاول ، مع زيادة التحقيق بدلالة خبرها (كان مسؤولا) فجاءت (إن) معللة ورابطة ومستغنى بها عن كلام مستقيم ومؤكدة لنسبة محققة ب (كان) تفخيما لشأن العهد وتبكيثا لناكثه وتوجيها لقدر التعاهد تعظيما للعهد ، وهذه النكتة في الخروج عن المطابقة لرفع الوهم بخلاف ذلك ، كما خرج عن المطابقة كقوله تعالى : (وقالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا -) لان المطابق لقوله (ولكن قولوا اسلمنا) هو لا تقولوا آمنا ولكن قولوا اسلمنا لرفع الوهم عن عدم الايمان ، فحقيقة الاصل في الفوائد التي تجني من الخروج عليه أو مخالفته أو الانحراف عنه أو العدول عن جهته ، فهو من باب الاستغناء بالقليل عن الكثير ايجازا واختصارا واشعارا بالانظير والنقيض مما يحقق اظهار الاسرار والنكت المعنوية وعدا ووعيدا ، كما قال تعالى : (ولا تبذر تبذيرا ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا - الاسراء) فقد ذم المبذرين غاية المذمة ، لانهم قرناء الشياطين في النار

على سبيل الوعيد وذلك بتوكيد النسبة وتحقيق الوصف والخروج عن أصل الجواب ونحوه قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا – الاسراء) ، فهو نهى عن القول والعمل بغير علم ، وكذلك اتباع من لا علم له لئلا يوصله الى الضلالة وفيه وعيد شديد للمتبع بغير دراية بدلالة اسناد (مسؤولا) الى (عنه) كالمغضوب في قوله تعالى – غير المغضوب عليهم – الفاتحة) ، فذلك اتساع في الاصل ، لان النسبة في الاصل للصيغة ، فقد قيل : "الكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله "١ ، فيستغنى عن الأصل لغرض الإفادة الزائدة عليه ، وأما "ما يذكره النحاة من الاصول التعبيرية فهو افتراض محض "٢ وليس كذلك ، فأن اعتبارهم الاصول لغرض استنباط المعاني التي تفيض بذكر الأصل مع ما يتسع منه بتصريف المنشئ ، لان "الجهل بالمعنى أدى الى أن تختفي وتموت ظواهر لغوية شائعة مستعملة ، ومن ذلك على سبيل المثال ظاهرة القطع الجميلة الدلالة والتي كانت شائعة شيوعا كبيرا في الشعر والنثر في القرآن وغيره "٣ وهي لا تقتصر على قطع الصفة عن الموصوف للمدح او الذم لمخالفتها عن دلالة الإتيان المرتبطة بما يسبقها بل تضم الاستئناف والاستغناء والعدول والنقل ونحو ذلك مما خرج عن الاصل للمناسبة والمطابقة ولقيام المعلوم بمشاهدة الحال على المجهول مما اتعب قرائح لاستنباطه وذلك باعتبار الأصالة وما تفرع عنها .

((المصادر والمراجع))

- ١- الكشف ، للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢- التعريفات ، لعلي الجرجاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- ٣- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الفكر .
- ٤- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت .
- ٥- الاتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٦- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .
- ٧- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم .
- ٨- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للفخر الرازي ، دار الفكر ، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٩- المقتضب ، للمبرد تحقيق ، محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب بيروت .
- ١٠- الخلاصة النحوية ، للدكتور تمام حسن ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ١١- اسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ - ريتز ، استانبول ، مطبعة وزارة المعارف .
- ١٢- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ط٣ ، دار الافاق الجديدة ، بيروت .
- ١٣- التطور النحوي للغة العربية ، لبرجستراسر ، اخراج وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٤- انوار التنزيل واسرار التأويل ، للبيضاوي ، تحقيق : عبد القادر عرفات العشاء حسونه ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ١٥- الفروق اللغوية ، لابي هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٦- الجملة العربية والمعنى ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١٧- اللغة ، لفندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية .
- ١٨- الزمن في النحو العربي ، للدكتور كمال ابراهيم بدري ، دار امية ، الرياض ، ط١ ١٤٠٤ هـ .
- ١٩- الامالي النحوية ، امالي القرآن الكريم ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٢١- تأملات في اللغو واللغة ، امحمد عزيز الحيابي ، دار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٨٠ م .
- ٢٢- دلائل الاعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، دار المعرفة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٢٣- سر صناعة الاعراب ، لابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف ، ابراهيم مصطفى ، عبد الله امين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٤- شرح المفصل ، لابن يعيش ، دار صادر .
- ٢٥- شرح الفية ابن مالك ، لابن النازم ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
- ٢٦- في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، ط١ ، بيروت ١٩٦٤ م .
- ٢٧- قضايا نحوية ، للدكتور مهدي الخزرجي ، المجمع الثقافي ، ابو ظبي ، ١٤٧٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٢٨- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدره اليمني ، تحقيق : الدكتور هادي عطية مطر ، احياء التراث الاسلامي ، بغداد .
- ٢٩- كتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

١ المقتضب : ١ / ٤٦ .

٢ الجملة العربية والمعنى : ٢٩٥ .

٣ معاني النحو : ١ / ٨ .

- ٣٠- لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف .
- ٣١- معاني القرآن واعرابه ، للزجاج ، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده الشليبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٢- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣٣- مجمع البيان في تفسير القرآن ، للطبرسي ، دار المعرفة ، ط ٧ ، ١٤٢٥ هـ .
- ٣٤- معجم مفردات الفاظ القرآن ، للراغب الاصفهاني ، تحقيق : نديم مرعشلي ، دار الفكر .
- ٣٥- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٣٦- نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق : الدكتور ابراهيم السامرائي ، الدكتور بركات حمدي ابو علي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٥ .
- ٣٧- نحو المعاني ، لاحمد عبد الستار الجواني ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٨- نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ، لجمال الدين الاسنوي ، عالم الكتب .
- ٣٩- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواني مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .